

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة**دراسة تحليلية****د. أحمد محمود الزنفلي**

مدرس التخطيط التربوي

قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة الزقازيق

الملخص

منذ العام ٢٠٠٦، صدر عدد من الوثائق الرسمية تضمنت تعهدات الحكومة بتوفير التعليم قبل الجامعي عالي الجودة وفقاً للمعايير العالمية، ويكون إلزامياً ومجانياً ومتاحاً للجميع. مما يستلزم توفير الموارد المالية اللازمة والكافية للإنفاق عليه، مع حسن توزيعها بكفاءة وعدالة. لذا سعى البحث إلى تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦): لبيان مدى كفايته وكفاءته وعدالة توزيعه. وتوصل البحث إلى تراجع في القيمة الحقيقية لكل من حجم الإنفاق ونصيب التلميذ منه بشكل كبير مستمر، وانخفاض الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بقدر كبير، ويدل ذلك على عدم كفاية الإنفاق. وأيضاً توصل إلى ضآلة نصيب الإنفاق الرأسمالي واستحواذ الإنفاق الجاري وخاصة الأجور على غالبية الإنفاق، أي أن الإنفاق ليس موزعاً بكفاءة، ويدل ذلك على ضعف كفاءة الإنفاق بدرجة كبيرة. كما توصل إلى افتقاد الإنفاق للعدالة في توزيع المخصصات بين المناطق؛ نظراً لوجود تحيز وتمييز واضحين في الإنفاق لصالح عدد من مديريات التربية والتعليم. أي أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي على قدر كبير من انخفاض الكفاية والكفاءة والعدالة، بما يؤدي إلى تدهور حال التعليم وانحدار نوعيته. ولا يتسق هذا، مع ما أعلنته الحكومات المصرية المتعاقبة من تعهدات والتزامات عبر التشريعات والسياسات والخطط بشأن تطوير التعليم قبل الجامعي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي على التعليم - كفاية الإنفاق - كفاءة الإنفاق - عدالة الإنفاق

**The Government Expenditure on Pre - University
Education: Adequacy, Efficiency, and Equity
An Analytical Study**

Abstract

Since 2006, a number of official documents have been issued, including government pledges and commitments to provide pre-university education of high quality in accordance with international standards; it is compulsory, free and available to all. Which necessitates the provision of sufficient financial resources to spend on pre-university education, with good distribution efficiently and fairly. Therefore, the research sought to analyze the government expenditure on pre-university education in the period (2006/2007 - 2016/2017), in order to demonstrate the extent of its adequacy, efficiency, and equity of distribution. The

research concluded that the real value of both volume of expenditure and student's share of it declined drastically continuously, the expenditure as a percentage of GDP and as a percentage of total government expenditure significantly decreased. This indicates inadequate expenditure. Also, the research concluded that the small share of capital expenditure and the acquisition of current expenditure, especially wages, on the majority of expenditure. That is, expenditure is not efficiently distributed, this indicates inefficient expenditure. And also, the research concluded that lack of expenditure equity in the allocation between regions, because there is a clear bias and discrimination in expenditure for a number of directorates of education. Then, the government expenditure on pre-university education with a great low of adequacy, efficiency, and equity. Which leads to deterioration of the state of education and decline in its quality. This is not consistent with pledges and commitments of successive Egyptian governments through legislation, policies and plans about pre-university education development.

Keywords: The government expenditure on education – The Adequacy of expenditure – The Efficiency of expenditure – The Equity of expenditure

مقدمة

ترتكز نهضة المجتمع وتنميته على نوعية أفراد، هذه النوعية التي تعتمد في المقام الأول على نوعية تعليمهم. وليس من المغالاة في شيء، القول بأن ارتقاء المجتمعات أصبح رهناً بالتعليم الجيد فيها، الذي ينمي قدرات أبنائها ومهاراتهم وقيمهم، ويكوّن شخصياتهم وينميها من شتى جوانبها. ولذا، فإن للتعليم في حياة المجتمعات وفي مستقبلها شأنًا عظيمًا وأثرًا بعيداً – أو هكذا ينبغي أن يكون –، فمستوى تقدم أى مجتمع يتناسب طردياً مع مستوى تعليم أفراد، مما جعل الاهتمام بالتعليم وتطويره والارتقاء بمستوى نوعيته في مقدمة أولويات الدول كافة.

ومنذ العام ٢٠٠٦، وعلى مدى عقد من الزمن، تنامي الحديث عن ضرورة إصلاح جذرى متكامل للتعليم دون إبطاء؛ لإقالة التعليم من عثراته وإخراجه من أزوماته، وظهر ذلك جلياً من خلال إصدار عدد من الوثائق الرسمية خلال هذا العقد، التي تضمنت تعهدات الحكومة والتزاماتها تجاه التعليم، وبالأخص التعليم قبل الجامعي.

فلقد جاءت الوثيقة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠٠٦، بعنوان "مبارك والتعليم .. السياسة المستقبلية"، طرحت الوزارة فيها السياسة المستقبلية للتعليم قبل الجامعي، متضمنةً ثلاثة أهداف، هي: الإتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة،

والجودة الشاملة في التعليم، وكفاءة النظم المؤسسية^(١). وفي نفس العام، صدر قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الذي تضمنت نصوصه أن: الهيئة تهدف إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر، والمقصود بضمان الجودة هو استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية، والمقصود بالاعتماد إقرار الهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية مستوى معيناً من معايير الجودة، وتلتزم المؤسسات التعليمية بالتقدم للحصول على شهادة الاعتماد^(٢). ثم في العام التالي، أعدت وزارة التربية والتعليم الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٨/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١١) معنونةً بـ "نحو نقلة نوعية في التعليم"، معتبرةً الجودة هدفها الأساسي - ليس فقط إتاحة الجودة ولكن أيضاً عدالة توزيعها -؛ لتحقيق التحول في نموذج التعليم المصري من نموذج تقليدي إلى نموذج حديث يعكس الاتجاهات العالمية. والتزمت فيها الوزارة بتطوير نظام التعليم قبل الجامعي لتقديم نموذج رائد في المنطقة، من خلال توفير تعليم عالي الجودة للجميع كحق أساسي من حقوق الإنسان^(٣).

كما صدر في بداية العام ٢٠١٤، دستور جمهورية مصر العربية (دستور ٢٠١٤)، الذي نص في المادة (١٩) على أن: التعليم حق لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وتلتزم الدولة بتخصيص^(*) نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي لا تقل عن (٤٪) من الناتج القومي الإجمالي^(**)، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. ونص أيضاً في المادة (٢٣٨) على أن: تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على التعليم، المقررة في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧^(٤).

وأيضاً في العام ٢٠١٤، أعدت وزارة التربية والتعليم الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ - ٢٠٣٠) معنونةً بـ "التعليم المشروع القومي لمصر"، وتمثل هدفها الرئيس في الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقى خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية. ولتحقيق ذلك تم تبني ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين، من خلال: إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق

د. أحمد محمود الزنغلي

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

واكمال التعليم، وتحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، وتدعيم البنية المؤسسية^(٥). كما أعلنت الحكومة في العام ٢٠١٥ عن إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، واستهدفت فيها الوصول في العام ٢٠٣٠ إلى تعليم عالي الجودة ومنتاح للجميع (دون تمييز) في إطار نظام مؤسسى كفاء وعادل^(٦).

تؤكد هذه الوثائق مجتمعةً على تعهد الحكومة والتزامها بتوفير تعليم عالي الجودة وفقاً للمعايير العالمية، يكون إلزامياً ومجانياً ومنتاحاً للجميع كحق أساسى لكل مواطن، دونما تمييز أو استبعاد، بما يحقق تكافؤ الفرص والعدالة التعليمية. وإذا أُريد للتعليم قبل الجامعى أن يتمتع بجودة عالية، ويصبح حقاً مكفولاً للجميع فعلياً دون تمييز، وينطلق بقوة دفع كبيرة صوب تحقيق أهدافه المنشودة وأداء أدواره المأمولة، فلا بد أن تتوافر له المدخلات اللازمة والكافية، مثل: الأبنية والتجهيزات المدرسية اللازمة والملائمة من مكاتب ومعامل وأجهزة ومعدات وأدوات وتكنولوجيا التعليم، والمعلمين المؤهلين الذين يتقاضون أجوراً مجزية ولائقة ويتلقون تدريباً فعالاً مستمراً يحقق لهم التنمية المهنية المطلوبة.

وبالتالى، يستلزم الوفاء بتلك التعهدات والالتزامات، ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة والكافية للإنفاق على التعليم قبل الجامعى، مع حسن توزيعها بكفاءة وعدالة. ذلك أن مقدار ما تخصصه الحكومة – بوصفها وفقاً للنص الدستورى المسئولة عن توفير التعليم، وهى المصدر الرئيس لتمويله والإنفاق عليه – من موارد مالية للتعليم، ونمط تخصيصها على أبواب الإنفاق، ونمط توزيعها بين المناطق المختلفة، أى مدى تمتع الإنفاق الحكومى على التعليم بالكفاية والكفاءة والعدالة يتناسب طردياً مع القدرة على إتاحة التعليم الإلزامى المجانى الكفاء العادل على الجودة للجميع، أو هكذا يجب أن يكون.

مشكلة البحث

إن ما أعلنته الحكومة فى وثائقها الرسمية (دستور، وقانون، وإستراتيجية الدولة ورؤيتها، وسياسة تعليمية مستقبلية للتعليم قبل الجامعى، وخطتان إستراتيجيتان للتعليم قبل الجامعى) من تعهدات والتزامات تجاه التعليم قبل الجامعى بدءاً من العام ٢٠٠٦، يجب أن يرافقه إنفاق حكومى يتسم بالكفاية والكفاءة والعدالة. ومن ثم، تبدو

الحاجة ماسة للقيام بدراسة علمية موضوعية؛ لتحليل حجم وهيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ للوقوف على مدى كفاية هذا الإنفاق وكفاءته وعدالة توزيعه. ومن ثم نحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ١ - ما مدى كفاية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؟
- ٢ - ما مدى كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في نفس الفترة؟
- ٣ - ما مدى عدالة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة ذاتها؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في: تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ للكشف عن مدى كفايته، وكفاءته، وعدالته. ومن ثم بيان إلى أي مدى يلبي متطلبات التطوير التي تلتزم بها الحكومة. وفي سبيل تحقيق ذلك، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١ - تحليل حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ لبيان مدى كفايته.
- ٢ - تحليل هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في نفس الفترة؛ لبيان مدى كفاءته.
- ٣ - تحليل نمط توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة ذاتها على المناطق المختلفة؛ لبيان مدى عدالة توزيعه.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع الذي يتناوله، ألا وهو الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي؛ حيث ينطلق البحث من كون الإنفاق على التعليم محددًا رئيساً للارتقاء بمستوى التعليم، كما أنه من أكبر القضايا التي تشغل صانعي السياسات ومتخذي القرارات ومخططي التعليم، بل والمجتمع بأسره. ويكتسب البحث أهمية خاصة؛ ذلك أنه يجري تحليلاً للإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في

د. أحمد محمود الزنفل

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، تلك الفترة التي شهدت الإعلان عن التزامات حكومية تجاه التعليم قبل الجامعي ضمن وثائق رسمية عديدة بدءاً من العام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، يفيد البحث في: بيان مدى كفاية هذا الإنفاق وكفاءته وعدالته، ومن ثم تحديد ما إذا كانت الحكومات المصرية المتعاقبة خلال تلك الفترة حريصة على الوفاء بالتزاماتها كما يوضحها هذا الإنفاق.

وفيما يمثله البحث الحالي من أهمية أيضاً، أن تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦) يشكل مطلباً بحثياً ذا قيمة علمية تقتضيه طبيعة المرحلة الحالية التي تحياها مصر، والمرحلة المقبلة؛ إذ يعد أساساً لتحديد حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ونمط توزيعه في الفترة القادمة على أساس علمي وموضوعي سليم. ومن المأمول أن يستثير هذا البحث المعنيين، وأن يسفر عن نقاش واسع النطاق بين الأطراف المعنية يتناول مسار الإنفاق على التعليم في السنوات الماضية، ومساره المستقبلي في الفترة القادمة.

وتبدو أهمية البحث من خلال القيمة النظرية التي يقدمها، فيما يتعلق بإلقاء الضوء على مجال بحثي مهم، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية، ألا وهو الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي. يضاف إلى ذلك، القيمة التطبيقية للبحث، من خلال ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج تفيد في بيان مدى كفاية هذا الإنفاق وكفاءته وعدالته، وإلى أي مدى وفرت الحكومة الموارد المالية الكافية وأحسننت توزيعها، وإلى أي مدى وفرت الحكومة بالتزاماتها تجاه التعليم قبل الجامعي؛ بما يسهم في تحديد حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ونمط توزيعه في الفترة المقبلة. يضاف إلى ذلك، ما يقدمه البحث من نتائج قد تفيد صانعي السياسات، ومتخذي القرارات، والمخططين، والباحثين. وتتأكد القيمة التطبيقية أيضاً من تعدد المستفيدين من البحث، مثل: وزارة التربية والتعليم، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، والقائمين على تطوير التعليم قبل الجامعي، ومخططي التعليم ورجال التربية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ومعاهد ومراكز البحوث التربوية، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم وتطويره، والمهتمين بشأن الإنفاق على التعليم.

منهجية البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى استخدام المنهج الوصفى فى: تحليل حجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ لتحديد مدى كفايته، وتحليل هيكله ونمط تخصيصه على الأبواب المختلفة؛ لتحديد مدى كفاءته، وتحليل نمط توزيعه على مديريات التربية والتعليم؛ لتحديد مدى عدالته. وذلك بالاعتماد بشكل رئيس على الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية فى السنوات المالية من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦. بالإضافة إلى كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسى ٢٠١٧/٢٠١٦ الصادر عن وزارة التربية والتعليم، وغيره من كتب الإحصاء السنوى لسنوات سابقة، والكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٦ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتقارير السنوية للبنك المركزى المصرى، والتقارير المالى الشهرى يناير ٢٠١٧ الصادر عن وزارة المالية.

حدود البحث

يتحدد المدى الزمنى لتحليل الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث إن هذه الفترة شهدت الإعلان عن التزامات حكومية تجاه التعليم قبل الجامعى ضمن وثائق رسمية عديدة بدءاً من العام ٢٠٠٦. كما أنها تغطى عقداً من الزمن حتى العام الحالى، أى أنها تمثل فترة زمنية كافية لبيان التغيرات فى حجم الإنفاق وهيكله ونمط توزيعه، مما يُمكن من تحديد كفاية الإنفاق وكفاءته وعدالته.

خطة السير فى البحث

يسير البحث وفق الخطوات الأتية:

الخطوة الأولى: تحليل الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم قبل الجامعى، وأيضاً تحليل كتاب الإحصاء السنوى الصادر عن وزارة التربية والتعليم لسنوات متعددة، والكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٦ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،

والتقارير السنوية للبنك المركزي المصري، والتقارير المالي الشهرى يناير ٢٠١٧ الصادر عن وزارة المالية؛ من أجل تقدير حجم الإنفاق، ونصيب التلميذ منه، وتأثرهما بمعدلات التضخم وسعر صرف الجنيه، ونسبة الإنفاق إلى الناتج المحلى الإجمالى، ونسبته إلى إجمالى الإنفاق الحكومى. وذلك للوقوف على مدى كفاية هذا الإنفاق فى الفترة الزمنية المحددة. وتمثل هذه الخطوة المحور الأول للبحث، بعنوان **كفاية الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى.**

الخطوة الثانية: تحليل الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بهيكل الإنفاق على التعليم قبل الجامعى؛ لتحديد نمط تخصيص الإنفاق على الأبواب المختلفة، ونصيب كل من الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى. وذلك للوقوف على مدى كفاءة هذا الإنفاق فى الفترة الزمنية المحددة. وتمثل هذه الخطوة المحور الثانى للبحث، بعنوان **كفاءة الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى.**

الخطوة الثالثة: تحليل الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق على التعليم قبل الجامعى على مديريات التربية والتعليم؛ من أجل تحديد نصيب كل مديرية من الإنفاق ونصيبها من التلاميذ، ونصيب التلميذ من الإنفاق بكل مديرية. وذلك للوقوف على: مدى عدالة هذا الإنفاق فى الفترة الزمنية المحددة. وتمثل هذه الخطوة المحور الثالث للبحث، بعنوان **عدالة الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى.**

المحور الأول – كفاية الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى

يمكن قياس كفاية الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى من خلال تحليل كل من: حجم هذا الإنفاق، ونسبته من الناتج المحلى الإجمالى، ونسبته من إجمالى الإنفاق الحكومى للدولة. ويتم التحليل على مدى فترة زمنية تمتد من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وأيضاً بالنسبة للمعايير الدولية وبالنسبة لدول أخرى.

أولاً - حجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى

يعرض الجدول الآتى حجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (١)

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦)

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٨,٧	-
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠,٩	١١,٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٢,٤	٧,٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦,٥	١٨,٣
٢٠١١/٢٠١٠	٣١,٢	١٧,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤,٣	٩,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٢,٧	٢٤,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥,٠	٢٨,٨
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٧,٨	٢٣,٣
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٩,٣	٢,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٧٢,٤	٤,٥

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٧. متاح على:

www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Mwazna2006-2007/12.pdf

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٣ – ٨٤. متاح على:

www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Mwazna2008-2009/budget08-09/Part1/M-P1-14.pdf

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٧٢ – ٢٧٣.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٤٢ – ٢٤٣.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

د. أحمد محمود الزنغلي

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

ينضح من الجدول السابق، ما يلي:

— نمو في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٦/٢٠١٧)؛ حيث ارتفع من (١٨.٧) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى (٧٢.٤) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، بمعدل نمو قدره (٢٨٧.٢٪).

— تذبذب معدل النمو السنوي للإنفاق؛ حيث بلغ في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي (١١.٨٪)، وانخفض في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى (٧.٢٪)، ثم ارتفع في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (١٧.٧٪)، واستمر في الانخفاض في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى (١٨.٣٪)، ثم عاود الانخفاض في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ إلى (٩.٩٪)، ثم عاود الارتفاع في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى (٢٤.٥٪)، واستمر في الارتفاع وصولاً إلى (٢٣.٣٪) في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم عاود الانخفاض ثانية وصولاً إلى (٢.٢٪)، و(٤.٥٪) بالترتيب في السنتين الماليتين ٢٠١٥/٢٠١٦، و ٢٠١٦/٢٠١٧. أي أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي يفتقد تراكمية النمو على مدى زمني طويل؛ بحيث إنه يتذبذب مشدوداً بقوة جذب إلى التراجع إلى معدل نمو سنوي (٤.٥٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، بدلاً من اكتسابه قوة دفع نحو التزايد.

وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٦/٢٠١٧)، إلا أنها لا تمثل زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها، فهي زيادة مضللة؛ نظراً لما صاحب تلك الزيادات من تنامي معدلات التضخم وارتفاع الأسعار؛ حيث تتعرض مصر لمعدلات تضخم مرتفعة جداً في السنوات الأخيرة، فقد ارتفع معدل التضخم من حوالي (٨.٥٪) في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧^(٧)، إلى حوالي (٣١.٧٪) في شهر فبراير ٢٠١٧^(٨)، بمعدل نمو قدره (٢٧٢.٩٪). فإذا كان حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي قد ارتفع بمعدل نمو قدره (٢٨٧.٢٪) خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٦/٢٠١٧)، فإن الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير جداً خلال تلك الفترة، وارتفع معدل التضخم خلال الفترة ذاتها بحوالي (٢٧٢.٩٪)، أي أن معدل النمو في الإنفاق ومعدل النمو

فى معدل التضخم متقاربين لدرجة كبيرة. ومن ناحية أخرى، فحيث إن متوسط معدل النمو السنوى فى حجم الإنفاق خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦) بلغ حوالى (٢٨.٧٪)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى فى معدل التضخم خلال نفس الفترة حوالى (٢٧.٣٪)، فإن معدل النمو السنوى الحقيقى فى حجم الإنفاق يقدر بحوالى (١.٤٪) فقط.

وتجدر ملاحظة أن معدلات النمو السنوى فى الإنفاق أخذت تتراجع كثيراً فى السنتين الماليتين الأخيرين ٢٠١٥/٢٠١٦، و٢٠١٦/٢٠١٧، فى حين ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً شديداً بالأخص فى نفس السنتين. ويدل ذلك على تراجع كبير فى القيمة الحقيقية لحجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى هاتين السنتين، بدلاً من تزايد تلك القيمة.

ومن المعروف أن تنامى التضخم يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود، مما يعنى ثبات القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى تقريباً فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، فمعدلات النمو الحقيقية فى الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى - أى معدلات النمو المستبعد منها أثر الارتفاع فى معدل التضخم - قد شهدت خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦) اتجاهاً ثابتاً. وفى ظل تزايد أعداد التلاميذ سنوياً، وتنامى تكلفة تلبية متطلبات تحقيق الجودة المنشودة، فإن هذا الثبات فى حجم الإنفاق يعد فى حد ذاته تراجعاً كبيراً.

ومما يؤكد ظاهرة الزيادة الحقيقية فى حجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى، بل وتراجعها كثيراً، الانخفاض الكبير فى القوة الشرائية للعملة المحلية؛ حيث شهد سعر صرف الجنيه المصرى تدهوراً متواصلاً خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، ويتضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى، فقد وصل سعر الدولار الأمريكى فى ديسمبر ٢٠١٦ إلى (١٨.٤٠٣) جنيهاً، بينما كان (٥.٦٣٦) جنيهاً فى العام ٢٠٠٧^(٩). ومن ثم، فبالرغم من زيادة حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعى بالأرقام المطلقة، إلا أن الانخفاضات الشديدة فى القوة الشرائية للجنيه المصرى أدت إلى أن يكون الإنفاق الحقيقى على التعليم قبل الجامعى فى انخفاض، بدلاً من الزيادة. ومن ثم، تصبح الزيادة فى الإنفاق هى زيادة اسمية أكثر منها زيادة حقيقية.

وبالأخذ فى الاعتبار معدلات التضخم المتنامية، وانخفاض القوى الشرائية للجنيه المصرى، وزيادة أعداد التلاميذ، وتنامى تكلفة تحقيق مستويات الجودة المطلوبة، يمكن التوصل إلى أن حجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى تراجع

د. أحمد محمود الزنغلي

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

مستمر خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، على عكس ما تظهره القيم المطلقة لحجم الإنفاق. ويشير هذا إلى عدم كفاية المخصصات المالية الحكومية للتعليم قبل الجامعي، أي أن حجم الإنفاق لا يتناسب مع المطلوب القيام به لتطوير نظام التعليم قبل الجامعي والارتقاء بمستوى جودته وإتاحته للجميع، وكانت النتيجة المحتومة تكديس التلاميذ في فصول غير ملائمة مع قلة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة مما ينتج عنه انخفاض كفاءة هذا التعليم وتدنى جودته، على عكس ما أعلنته الحكومة في وثائقها الرسمية ذات الصلة بهذا التعليم.

ثانياً - نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

نصيب التلميذ من الإنفاق هو خارج قسمة إجمالي الإنفاق في فترة معينة، إما للنظام التعليمي ككل، أو لجزء محدد منه على عدد التلاميذ في النظام ككل، أو على عدد التلاميذ في هذا الجزء، ويعبر عن ذلك في الغالب الأعم بدلالة عدد التلاميذ المقيدين. ويمكن أن يكشف نصيب التلميذ من الإنفاق عن مدى الزيادة الحقيقية في الإنفاق على التعليم^(١٠).

يعرض الجدول الآتي نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (٢)

نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)

السنة المالية	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (بالمليار جنيهه)	إجمالي عدد تلاميذ التعليم قبل الجامعي (حكومي)	نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (بالجنيهه)	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٨,٧	١٤١٨٣٢٢٢	١٣١٨,٥	-
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠,٩	١٤٤٨٧٠٨٦	١٤٤٢,٧	٩,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٢,٤	١٤٧٧٤٥١٤	١٥١٦,١	٥,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦,٥	١٤٩٩٧٤٥١	١٧٦٧,٠	١٦,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٣١,٢	١٥٩٥٨٦٢٤	١٩٥٥,١	١٠,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤,٣	١٦١٧٨٤٠٧	٢١٢٠,١	٨,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٢,٧	١٦٦٢٤٧٥٨	٢٥٦٨,٥	٢١,٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥,٠	١٦٨١٧٤٤٨	٣٢٧٠,٤	٢٧,٣

السنة المالية	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (بالمليار جنيه)	إجمالي عدد تلاميذ التعليم قبل الجامعي (حكومي)	نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (بالجنيه)	معدل النمو السنوي (%)
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٧,٨	١٧٤٥١٠٦٩	٣٨٨٥,٢	١٨,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٩,٣	١٧٩٩٠٨٣٦	٣٨٥٢,٠	-٠,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٧٢,٤	١٨٦٠٨٧٣٠	٣٨٩٠,٧	١,٠

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)، بالإضافة إلى المصادر الآتية:

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١١، جدول (تطور أعداد التلاميذ حسب التبعية والمرحلة).
وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١، القاهرة، ٢٠١٢، جدول (تطور أعداد التلاميذ حسب التبعية والمرحلة).
وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦، القاهرة، ٢٠١٧، جدول (تطور أعداد التلاميذ حسب التبعية والمرحلة).

ينضح من الجدول السابق، ما يلي:

- نمو في نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث ارتفع من (١٣١٨,٥) جنيهاً في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى (٣٨٩٠,٧) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، بمعدل نمو قدره (١٩٥,١)٪.
- تذبذب معدل النمو السنوي لنصيب التلميذ من الإنفاق؛ حيث بلغ في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي (٩,٤)٪، وانخفض في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى (٥,١)٪، ثم ارتفع في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى (١٦,٦)٪، ثم عاود الانخفاض في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إلى (١٠,٧)٪، واستمر في الانخفاض في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى (٨,٤)٪، ثم عاود الارتفاع في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى (٢١,٢)٪، واستمر في الارتفاع وصولاً إلى (٢٧,٣)٪ في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم عاود الانخفاض ثانية وصولاً إلى (١٨,٨)٪ في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، وأخذ في الهبوط بشكل كبير جداً وصولاً إلى (-٠,٩)٪، و(١,٠)٪ بالترتيب في السنتين الماليتين ٢٠١٦/٢٠١٥، و٢٠١٧/٢٠١٦. أي أن نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي يفتقد تراكمية النمو على مدى زمني طويل؛ بحيث إنه يتذبذب بشدة بقوة جذب كبيرة إلى التراجع إلى معدلي نمو سنوي (-٠,٩)٪، و(١,٠)٪ بالترتيب في السنتين الماليتين ٢٠١٥/٢٠١٦، و٢٠١٦/٢٠١٧، بدلاً من اكتسابه قوة دفع نحو التزايد.

وبالرغم من هذه الزيادة في نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، إلا أنها لا تمثل زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها، فهي زيادة مضللة، بل هي في تراجع كبير؛ نظراً لما صاحب تلك الزيادات من تنامي معدلات التضخم، كما أوضح البحث سابقاً. فإذا كان نصيب التلميذ من الإنفاق قد ارتفع بمعدل نمو قدره (١٩٥.٩٪) خلال تلك الفترة، فإن الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير جداً خلال نفس الفترة، وارتفع معدل التضخم خلال الفترة ذاتها بحوالي (٢٧٢.٩٪)، أي أن معدل النمو في نصيب التلميذ من الإنفاق أقل كثيراً جداً من معدل النمو في معدل التضخم؛ بما يعنى أن القيمة الحقيقية لنصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في تراجع كبير.

وتجدر ملاحظة أن معدلات النمو السنوي في نصيب التلميذ من الإنفاق أخذت تتراجع كثيراً جداً في السنتين الماليتين الأخيرين ٢٠١٦/٢٠١٥، و٢٠١٧/٢٠١٦، في حين ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً شديداً بالأخص في نفس السنتين. وبدل ذلك على تراجع كبير في القيمة الحقيقية لنصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في هاتين السنتين. يضاف إلى ذلك، أنه في ظل الانخفاض الكبير في القوة الشرائية للعملة المحلية، كما أوضح البحث سابقاً أيضاً، فإن هذا التراجع في القيمة الحقيقية لنصيب التلميذ من الإنفاق يزداد بشكل أكبر، بما يضعف من قيمته.

بالتالي، يمكن التوصل إلى أن نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في تراجع مستمر خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، على عكس ما تظهره القيم المطلقة لهذا المتوسط، بما يؤدي إلى التراجع في جودة التعليم.

وعند مقارنة نصيب التلميذ المصري بمثيلاتها عالمياً، يمكن التوصل إلى أن هناك فجوة كبيرة جداً بينهما، فالمعدلات العالمية مرتفعة بشكل ملحوظ؛ حيث يصل نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (عام ٢٠١٦) (بالدولار الأمريكي بتكافؤ القوة الشرائية) في متوسط المنظمة (٩١٣٦)، والولايات المتحدة (١٢٠٦٤)، وأستراليا (٩٩١١)، والنمسا (١٣٦٧٩)، وبلجيكا (١٢٣٨٦)، والدانمارك (١١٢٤٢)، وفنلندا (١٠١٢٤)، وفرنسا (١٠٣٣٦)، وكندا (١٠٢٧٨)، وكوريا (٧٩٢٠)، والمملكة المتحدة (١١١٩٣)، والنرويج (١٤٦٤٤)، وإيطاليا (٨٣٤٦)، وشيلي (٤٤٦٩)، والأرجنتين (٤٩٩٥)، وتركيا (٣٠١٤)، والبرازيل (٣٨٢٧)، وإسرائيل (٥٨٥٤)^(١١).

ووفقاً لليونسكو (عام ٢٠١٤)، بلغ نصيب التلميذ في التعليم الابتدائي من الإنفاق الحكومي على التعليم (بالدولار الأمريكي بتكافؤ القوة الشرائية) على مستوى متوسط العالم (٣٠٨٩)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٥٤٥)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (١٧٤٥)، والبلدان ذات الدخل المرتفع (٦٧٢١)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٦٨)، والدول العربية (١٣٣٨)، وشرق آسيا والمحيط الهادى (٣٢٤٥)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (١٧٥٣)، وأوروبا الوسطى والشرقية (٣٨٤٦)، وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (٨٠٣٩)^(١٢). في حين يصل نصيب التلميذ المصرى فى السنة المالية (٢٠١٧/٢٠١٦) حوالى (٣٨٩٠٨) جنيهاً مصرياً، وحيث إن سعر الدولار الأمريكى فى ديسمبر ٢٠١٦ بلغ (١٨.٤٠٣) جنيهاً، كما ذكر سابقاً، فإن نصيب التلميذ المصرى من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعى يُقدَّر بحوالى (٢١٢) دولاراً أمريكياً فقط، وهو ما يوضح مدى الانخفاض الكبير لنصيب التلميذ المصرى من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعى مقارنة بالمعدلات العالمية.

وإذا أخذ في الاعتبار ضخامة معدل التضخم في مصر، في حين أن هذه الدول التي تخصص لتلاميذها مبالغ كبيرة، في نفس الوقت ينخفض فيها معدل التضخم لمستويات قليلة جداً تكاد لا تؤثر على الأسعار. فعلى سبيل المثال: بلغ معدل التضخم في العام (٢٠١٥) في الولايات المتحدة (٠.١٪)، وفي المملكة المتحدة (٠.٠٪)، وفي اليابان (٠.٤٪)، وفي ألمانيا (٠.٣٪)، وفي فرنسا (٠.٣٪)، وفي إيطاليا (٠.٢٪)^(١٣). وبالتالي، تكون المخصصات المالية حقيقية، وليست ظاهرية ووهمية. ويتضح من هذا، أن مصر لا تخصص موارد مالية كافية للتعليم قبل الجامعى مقارنةً بالمتوسطات والمعدلات الدولية، ومقارنةً بدول أخرى سعت جادةً للارتقاء بنظم تعليمها.

ثالثاً - الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

من المعتاد أيضاً عند قياس مدى كفاية الإنفاق الحكومي على التعليم، تحليل نسبة ما يخصص للتعليم من الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى، أى نسبة ما يُقتطع للتعليم من مجمل الجهد المحلى الناجم عن مجمل النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع فى سنة من السنوات^(١٤). ويشكل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى مؤشراً جيداً على مدى التزام صانعى السياسة بجودة التعليم^(١٥).

يعرض الجدول الآتى نسب الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعى من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (٣)

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦)

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٣١,٢	١٨,٧	٢,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٩٦,٥	٢٠,٩	٢,٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٣٨,٦	٢٢,٤	٢,٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٠٧,٧	٢٦,٥	٢,٢
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٨٠,٩	٣١,٢	٢,٣
٢٠١٢/٢٠١١	١٦٧٤,٧	٣٤,٣	٢,١
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨٦٠,٤	٤٢,٧	٢,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٢١٣٠,٠	٥٥,٠	٢,٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٤٤٣,٩	٦٧,٨	٢,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٧٠٨,٣	٦٩,٣	٢,٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٢٥١,٢	٧٢,٤	٢,٢

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)، بالإضافة إلى المصادر الآتية:

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٨.

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٨.

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥٣، ص ٦٤.

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٩/٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦٥.

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠١١، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٠.

وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، يناير ٢٠١٧، مجلد (١٢)، عدد (٣)، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١، ص ٣.

(ملاحظة: قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠١٦/٢٠١٧، تم التوصل إليها بإجراء عملية حسابية؛ حيث لم يرد صراحة في التقارير، وإنما وردت قيمة الإيرادات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، خلال السنة المالية المحددة. ويضرب قيمة الإيرادات في ١٠٠ ثم قسمتها على النسبة المعطاة، أمكن التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية الثلاث)

ينضح من الجدول السابق، ما يلي:

— تراجع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث انخفضت من (٢,٦٪) في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى (٢,٢٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. أى أن الاتجاه العام لهذه النسبة هو الانخفاض، فقد أظهرت اتجاهاً تنازلياً من قيمة منخفضة أصلاً إلى قيمة أكثر انخفاضاً، بدلاً من أن تكون النسبة مرتفعة وتزداد ارتفاعاً بمرور الوقت.

— تذبذب نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالي (٢,٦٪)، وانخفضت في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي (٢,٣٪)، واستمرت في الانخفاض إلى (٢,٢٪) في السنتين ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩، ثم ارتفعت في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إلى (٢,٣٪)، ثم عاودت الانخفاض في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى (٢,١٪)، ثم ارتفعت في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى (٢,٣٪)، واستمرت في الارتفاع في السنتين ٢٠١٤/٢٠١٣، ٢٠١٥/٢٠١٤ وصولاً إلى (٢,٨٪)، ثم عاودت الانخفاض في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (٢,٥٪)، واستمرت في الانخفاض وصولاً إلى (٢,٢٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. أى أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي تفتقد تراكمية النمو على مدى زمني طويل؛ بحيث إنها تتذبذب مشدودة بقوة جذب كبيرة إلى التراجع، بدلاً من اكتسابها قوة دفع نحو التزايد.

أى أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي جاءت متواضعة بصفة عامة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦)، وبدلاً من تزايدها بمقدار كبير، فإنها في تناقص مستمر، بالإضافة إلى أنها متذبذبة حول قيم ضعيفة.

ولقد نص دستور جمهورية مصر العربية (دستور ٢٠١٤) على أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي لا تقل عن (٤٪) من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على التعليم، المقررة في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦^(١٦). في حين أن المخصص للتعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (٢,٥٪)، ثم انخفض

أكثر في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى (٢.٢٪). أي أن المخصص للتعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يكاد يكون نصف الذي حدده الدستور، ويزيد قليلاً جداً. وبالتالي، لم تلتزم الحكومة بما نص عليه الدستور.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت (٢.٢٪)، إلا أنها في فترات زمنية سابقة، كانت أعلى من ذلك كثيراً. ففي السنوات المالية ٢٠٠٠/١٩٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١، بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بالترتيب (١٠.٥)، (١١.٩)، (١٣.٢) مليار جنيه^(١٧)، وفي نفس السنوات بلغ الناتج المحلي الإجمالي (٣٤.٠)، (٣٥.٩)، (٣٧.٩) مليار جنيه^(١٨). وبذلك كانت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الثلاث بالترتيب (٣.١٪)، (٣.٣٪)، (٣.٥٪). كما أنه وفقاً لمعهد التخطيط القومي (٢٠٠٥)، بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في السنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حوالي (١٧.٢) مليار جنيه، أي (٤.١٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالي (٢٤.٠) مليار جنيه، أي (٦.٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي^(١٩).

ولقد أكدت اليونسكو (عام ٢٠١٢) أن على الحكومات أن تخصص للتعليم ما لا يقل عن (٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي أو (٢٠٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي، وأن تضمن الفعالية والكفاءة والإنصاف في تخصيص الأموال للتعليم^(٢٠). ووفقاً للجدول السابق، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالي (٣٢٥١.٢) مليار جنيه، ووفقاً للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم ككل حوالي (١٠٤) مليار جنيه^(٢١)، أي أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ككل من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت حوالي (٣.٢٪). أي أنها تقل كثيراً جداً عن المعايير الدولية التي حددتها اليونسكو؛ إذ تعادل تقريباً حوالي نصف ما تم تحديده.

وعند مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ككل إلى الناتج المحلي الإجمالي بمثيلاتها عالمياً يمكن التوصل إلى أن هناك فجوة كبيرة جداً بينهما، فالمعدلات العالمية مرتفعة بشكل ملحوظ؛ حيث تصل نسبة الإنفاق على التعليم ككل إلى الناتج

داسات تربية ونفسية (مجلة كلية التربية بالرقازيق) العدد (٩٦) (الجزء الأول) يوليو ٢٠١٧

المحلى الإجمالى (بالنسبة المئوية) على مستوى متوسط العالم (٥.١)، والبلدان ذات الدخل المنخفض (٤.١)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٥.١)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (٥.١)، والبلدان ذات الدخل المرتفع (٥.٦)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٥.٠)، والدول العربية (٤.٨)، وشرق آسيا والمحيط الهادى (٤.٤)، وأمريكا اللاتينية والكاريبى (٥.٥)، وأوروبا الوسطى والشرقية (٥.٢)، وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (٦.٢)^(٣٣). فى حين تصل هذه النسبة فى مصر (٣.٢) فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ما يوضح مدى الانخفاض الكبير لهذه النسبة فى مصر مقارنةً بالمعدلات العالمية. أى أن مصر لا تخصص موارد مالية كافية للتعليم قبل الجامعى مقارنةً بالمتوسطات والمعدلات الدولية.

بالتالى، يمكن استخلاص أن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى جاء منخفضاً بقدر كبير بمرور الوقت، ومتجهاً صوب التناقص، ومخالفاً لما أقره الدستور المصرى الحالى. يضاف إلى ذلك أن الإنفاق الحكومى على التعليم ككل كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى جاء أقل مما حددته اليونسكو، ومن متوسطات مجموعات التنمية البشرية ومن المتوسط العالمى. أى أن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى مصر جاء متدنياً، ودون المستوى المطلوب لتطوير التعليم.

رابعاً - الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى كنسبة من إجمالى الإنفاق الحكومى فى الموازنة العامة للدولة

يقاس الإنفاق على التعليم بما يخصص له من إجمالى الإنفاق الحكومى للدولة فى سنة معينة، وهو ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، ويفيد ذلك فى تعرف معدل النمو أو الانخفاض فى المخصصات بين سنة وأخرى، أو بين فترة وأخرى^(٣٣). ولما كانت أولويات الموازنة تعكس الأولويات السياسية، فإن كيفية تخصيص الحكومات لموارد الموازنة هى مؤشر مهم على ترتيب اهتماماتها. ويكون تقييم مدى التزام الحكومة بالتعليم أدق إذا ما قيس بمقياس الحصة المخصصة للتعليم من إجمالى الإنفاق الحكومى^(٣٤).

يعرض الجدول الآتى نسب الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى من إجمالى الإنفاق الحكومى فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٦/٢٠١٧).

جدول (٤)

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة

في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢١٧,٣	١٨,٧	٨,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٤٤,١	٢٠,٩	٨,٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤٣,٩	٢٢,٤	٦,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٢٣,٩	٢٦,٥	٨,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠٣,٢	٣١,٢	٧,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٠,٦	٣٤,٣	٧,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٦١٦,٤	٤٢,٧	٦,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٨٩,٣	٥٥,٠	٨,٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٨٩,٤	٦٧,٨	٨,٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٨٦٤,٦	٦٩,٣	٨,٠
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٧٤,٨	٧٢,٤	٧,٤

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢، ص ٢٧.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ١٦٥ - ١٦٦، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١ - ٢، ص ٨٣ - ٨٤.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٧٦ - ١٧٧، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مرجع سابق، ص ١٨٤ - ١٨٥، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٨٢ - ١٨٣، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٨٢ - ١٨٣، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، مرجع سابق، ص ١٨٢ - ١٨٣، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

داسات تربية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق) العدد (٩٦) الجزء الأول) يوليو ٢٠١٧

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ص١٨٦-١٨٧، ص ص٢٦٨-٢٦٩.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، مرجع سابق، ص ص١٨٢-١٨٣، ص ص٢٦٢-٢٦٣.

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مرجع سابق، ص ص١٦٢-١٦٣، ص ص٢٤٢-٢٤٣.

ينضح من الجدول السابق، ما يلي:

— تراجع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث انخفضت من (٨.٦٪) في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى (٧.٤٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. أي أن الاتجاه العام لهذه النسبة هو الانخفاض، فقد أظهرت اتجاهاً تنازلياً من قيمة منخفضة أصلاً إلى قيمة أكثر انخفاضاً، بدلاً من أن تكون النسبة مرتفعة وتزداد ارتفاعاً بمرور الوقت.

— تذبذب نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق الحكومي؛ حيث بلغت (٨.٦٪) في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وانخفضت في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي (٦.٥٪)، ثم ارتفعت في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٧.٨٪)، واستمرت في الانخفاض إلى (٧.٠٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ وإلى (٦.٩٪) في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم ارتفعت في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى (٨.٠٪)، واستمرت في الارتفاع في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى (٨.٦٪)، ثم عاودت الانخفاض في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى (٨.٠٪)، واستمرت في الانخفاض إلى (٧.٤٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وبذلك، فإن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق الحكومي تفتقد تراكمية النمو على مدى زمني طويل؛ بحيث إنها تتذبذب مشدودة بقوة جذب كبيرة إلى التراجع، بدلاً من اكتسابها قوة دفع نحو التزايد.

أي أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي جاءت متواضعة بصفة عامة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، وبدلاً من تزايدها بمقدار كبير، فإنها في تناقص مستمر، بالإضافة إلى أنها متذبذبة حول قيم ضعيفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق الحكومي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت (٧.٤٪)، إلا أنها

فى فترات زمنية سابقة، كانت أعلى من ذلك كثيراً. ففى السنوات المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بالترتيب (١٠.٥)، (١١.٩)، (١٣.٢) مليار جنيه، وفى نفس السنوات بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة (١٠٠.٣)، (١١٢.٦)، (١٢٦.٩) مليار جنيه^(٢٥). وبذلك كانت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق الحكومي فى السنوات الثلاث بالترتيب (١٠.٥٪)، (١٠.٦٪)، (١٠.٤٪). كما أنه وفقاً لمعهد التخطيط القومي (عام ٢٠٠٥)، بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي فى السنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالى (١٣.٥٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة^(٢٦).

وطبقاً لما أكدته اليونسكو (عام ٢٠١٢) من أن على الحكومات أن تخصص للتعليم ما لا يقل (٢٠٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي، كما ذكر سابقاً. ووفقاً للجدول السابق، بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالى (٩٧٤.٨) مليار جنيه، ووفقاً للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم ككل حوالى (١٠٤) مليار جنيه^(٢٧)، أى أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ككل من إجمالي الإنفاق الحكومي فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت حوالى (١٠.٧٪). أى أنها تقل كثيراً جداً عن المعايير الدولية التى حددتها اليونسكو؛ إذ تعادل تقريباً حوالى نصف ما تم تحديده.

وعند مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ككل إلى إجمالي الإنفاق الحكومي بمثيلاتها عالمياً يمكن التوصل إلى أن هناك فجوة كبيرة جداً بينهما، فالمعدلات العالمية مرتفعة بشكل ملحوظ؛ حيث تصل نسبة الإنفاق على التعليم ككل إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (بالنسبة المئوية) على مستوى متوسط العالم (١٥.٥)، والبلدان ذات الدخل المنخفض (١٨.٣)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (١٦.٩)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (١٥.٥)، والبلدان ذات الدخل المرتفع (١٣.٢)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٨.٧)، والدول العربية (١٨.١)، وشرق آسيا والمحيط الهادى (١٦.٦)، وأمريكا اللاتينية والكاريبى (١٦.٢)، وأوروبا الوسطى والشرقية (١٢.٢)، وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (١٣.١)^(٢٨). فى حين تصل هذه النسبة فى مصر (١٠.٧) فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وهذا يوضح مدى الانخفاض الكبير لهذه النسبة فى مصر مقارنة بالمعدلات العالمية. وبذلك، لا تخصص مصر موارد مالية كافية للتعليم قبل الجامعي مقارنةً بالمتوسطات والمعدلات الدولية.

بالتالى، يمكن استخلاص أن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق الحكومى جاء منخفضاً بقدر كبير بمرور الوقت، ومتجهاً صوب التناقص. يضاف إلى ذلك أن الإنفاق الحكومى على التعليم ككل كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق الحكومى جاء أقل مما حددته اليونسكو، ومن متوسطات مجموعات التنمية البشرية ومن المتوسط العالمى. أى أن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى مصر جاء متدنياً، ودون المستوى المطلوب لتطوير التعليم.

وبناءً على كل ما سبق، يكشف تحليل حجم الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى، ونصيب التلميذ منه، ونسبته من الناتج المحلى الإجمالى، ونسبته من إجمالى الإنفاق الحكومى عن عدم كفاية الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى. ومن المنطقى، أن عدم كفاية الإنفاق يؤدي إلى النقص والقصور والتدهور فى مدخلات نظام التعليم. وهذا لا يتسق مع ما أعلنته الحكومات المصرية المتعاقبة عبر التشريعات والسياسات والخطط من أنه من الضرورى الارتقاء بمستوى جودة التعليم قبل الجامعى وصولاً إلى المعدلات العالمية، وإتاحته للجميع. مما يدل على عدم التزام الحكومة بما أقرته فى وثائقها الرسمية (دستور، وقانون، وإستراتيجية الدولة ورؤيتها، وسياسة تعليمية مستقبلية للتعليم قبل الجامعى، وخطتان إستراتيجيتان للتعليم قبل الجامعى) من تعهدات بتطوير التعليم قبل الجامعى والارتقاء بمستوى جودته إلى المستويات العالمية.

ويشير عدم كفاية الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى إلى تراجع دور الحكومة فى القيام بمسئولياتها الجوهرية تجاه التعليم وتوفير الموارد المالية الكافية واللازمة لتطويره وتجويده وإتاحته لجميع أبناء المجتمع. وجاء هذا التراجع فى دور الحكومة؛ انطلاقاً مما تحمله معايير العولمة الاقتصادية وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة من سياسات انكماشية - مرتبطة بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى - تُبنى على تقييد الإنفاق الحكومى للدولة على الخدمات وفى مقدمتها التعليم، وإفساح المجال للقطاع الخاص. ولقد بدأ هذا الاتجاه فى أعقاب تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى وسياسات التقشف المالى ككل التى تهدف إلى الحد من عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق. كما أن التعليم يتنافس على الموارد الحكومية مع قطاعات أخرى^(٢٩).

وفى سياق عدم كفاية الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى، وتراجعه الكبير فى السنوات الأخيرة، توجد قضية وثيقة الصلة بذلك، وتمثل أمراً حيوياً ومصيرياً

للشعب المصري وللمجتمع بصفة عامة، ألا وهي قضية مجانية التعليم، والتي تعد من أهم مبادئ التعليم المستقرة في الدساتير المتعاقبة لجمهورية مصر العربية، وصولاً إلى الدستور الحالي (دستور ٢٠١٤) الذي أقر مجانية التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية. حيث تتردد بين الفينة والأخرى، لاسيما في السنوات الأخيرة، آراء ومناقشات وتصريحات متعددة حول إلغاء أو ترشيد مجانية التعليم الحكومي، أو الالتفاف على النص الدستوري بمجانبة التعليم، بغية التخفيف من أعباء الموازنة العامة للدولة.

إن أي مساس بمجانبة التعليم سوف يؤدي إلى تعليم للصفوة وللصفوة من أبناء القادرين على تحمل تكاليف التعليم الباهظة؛ حيث تُوصد الأبواب أمام أبناء الفقراء ومحدودي الدخل والشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى، أي أبناء غالبية الشعب المصري، في تطلعها إلى التعليم الذي يمثل لهم رافعة لتحقيق حراك اجتماعي، ولو بسيط.

ويحمل إلغاء مجانية التعليم الحكومي بين طياته خطراً جسيماً على المجتمع، يتمثل في حرمانه من قدرات أبناء الفقراء الموهوبين، فقوانين الوراثة البيولوجية لا تأخذ في اعتبارها ثراء الأسرة أو فقرها، وفي التاريخ أسماء كثيرة لعابرة ولِدوا في أسر فقيرة. ومن ثم فإن كل فرد تثبت قدراته على متابعة تعليم جاد ومرتفع المستوى ومتجدد باستمرار، ورغبته صادقة في بذل كل جهد للنجاح في دراسته، لابد أن يجد لنفسه مكاناً في التعليم الحكومي، وألا يكون الفقر حائلاً دون ذلك. وفي هذا الصدد، فإن منح المجانية للعناصر الواعدة فقط من الفقراء ليس حلاً، فكيف يحصل طفل أو شاب على التعليم بشراء مكانه فيه، ويحصل عليه الآخر "بشهادة الفقر"؟ إن مثل هذا الحل يعمق التمايز الطبقي^(٣٠).

إن إلغاء مجانية التعليم الحكومي يمس جوانب عديدة للعدالة الاجتماعية، والحراك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص التعليمية. ولا يخفى أن هذا الوضع يزعزع التناغم الطبقي والسلام الاجتماعي داخل المجتمع، ويؤثر سلباً على مسائل الانتماء والهوية والاعتزاز بالمواطنة، تلك المشاعر التي تراجعت كثيراً بسبب غيبة دور التعليم الوطني في تنميتها^(٣١).

يتناسى من يريد المساس بمجانبة التعليم أن التعليم الحكومي يمثل السبيل الأساسي، إن لم يكن الوحيد، لتنمية معارف وقدرات ومهارات وشخصية أبناء غالبية الشعب المصري، والذي بدونها فأنى لهؤلاء جميعاً أن يتعلموا. ولا يمكن أن يبقى هذا

التعليم ويرتقى دونما الإنفاق الحكومي، ويأتى المصدر الأساسى لهذا الإنفاق من الإيرادات العامة التى يتألف معظمها من ممتلكات الشعب المصرى من الموارد الطبيعية والمشروعات القومية وما يتحمله هذا الشعب من ضرائب. ومن ثم، يصبح الإنفاق الحكومى على التعليم حقاً أصيلاً لهذه الغالبية من الشعب، بل للشعب كله.

ويعكس التوجه صوب إلغاء المجانية أو تقليصها أو ترشيدها، وتقليص دور الدولة ومسئولياتها، وتعميم مبدأ دفع نفقة التعليم، وجهة نظرة الحكومة بشأن اعتبار الإنفاق الحكومى على التعليم استهلاكاً وليس استثماراً. وهذا المنطلق يتنافى قطعاً مع أعلنته الحكومة فى وثائقها الرسمية من اعتبار التعليم قضية أمن قومى، والمنطلق الأساسى للتنمية، ومن ثم التزامها بالنهوض به إلى مستوى جودة يماثل المستويات العالمية لكى يستطيع المنافسة على الأصعدة كافة.

وجديرٌ بالذكر، أنه فى معظم البلدان المتقدمة، تتحمل الدولة المسئولية الأولى عن الإنفاق على التعليم قبل الجامعى. ففى فرنسا، تقدم الحكومة المركزية تعليمًا مجانيًا فى المرحلة قبل الجامعية لجميع الأطفال فى المدارس العامة. وتسير كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وكندا وغيرها من البلدان المتقدمة الرئيسة على نفس النمط فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى^(٣٢).

إن النسبة الأكبر للإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأتى بشكل رئيس من الموارد العامة للدولة؛ حيث إنه وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (عام ٢٠١٦)، تصل نسبة الإنفاق الحكومى على مؤسسات التعليم قبل الجامعى فى متوسط المنظمة (٩١%)، والنرويج (١٠٠%)، والسويد (١٠٠%)، وفنلندا (٩٩%)، وإستونيا (٩٨%)، والدانمارك (٩٧%)، والنمسا (٩٦%)، وبلجيكا (٩٦%)، وإيطاليا (٩٦%)، وأيسلندا (٩٦%)، وأيرلندا (٩٥%)، واليابان (٩٣%)، والولايات المتحدة (٩٢%)، وكندا (٩٢%)، وبولندا (٩٢%)، والمجر (٩٢%)، وفرنسا (٩١%)، وإسرائيل (٨٩%)، وألمانيا (٨٧%)، وتركيا (٨٧%)^(٣٣).

وإذا كانت الدولة مسئولة عن تقديم التعليم فى كل مراحل لأفراد الشعب بالمجان طبقاً للدستور - على المستوى القانونى - إلا أن واقع الأمر يظهر أن الأسر تتحمل نصيباً كبيراً فى كلفة تعليم أبنائها فى مؤسسات التعليم الحكومية، متمثلاً - فى بعض جوانبه - فى الرسوم الدراسية المفروضة على الجميع بغض النظر عن المستوى الاقتصادى للأسرة، وفى شراء الكتب والمذكرات الخارجية، بالإضافة إلى الدروس

د. أحمد محمود الزنغلي

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

الخصوصية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى حد المغالاة^(٣٤)، وهذا يعني أن المجانية قد أصبحت مجانية متآكلة ومزيفة^(٣٥). وهنا، يكون الأجدى البحث في تحقيق مجانية التعليم بشكل سليم، وليس الإلغاء لحق أصيل للمصريين. ويستلزم ذلك، البحث في كيفية تحقيق كفاية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، وليس التخفيف منه، وكأنه عبء ثقيل يُراد التخلص منه.

واللافت للانتباه، أن جُلَّ من ينادون بإلغاء مجانية التعليم، ويودون حرمان أبناء الطبقات غير القادرة على تحمل مصروفات التعليم الحكومي من التمتع بحقوقهم في التعليم المجان، هم أنفسهم ممن تعلموا بالمجان، وتمتعوا بالمجان. وكأنهم ينشدون هدم الجسر - التعليم المجاني - الذي عليه عبروا إلى ما هم فيه الآن، لكيلا يلحق بهم غيرهم من أبناء الطبقات الفقيرة - التي كانوا منها ولم يصبحوا فيها - ، ويصبح المسار متاحاً أمام أبنائهم فحسب. وبذا يصير "من عنده يُعطى ويُزاد، ومن ليس عنده يُحرّم على حرمان".

وتأسيساً على ذلك، يؤكد البحث الحالي على خطورة المساس بمجانية التعليم، وعلى ضرورة تحمل الحكومة مسئولياتها كاملة في الإنفاق على التعليم، واحترامها لمبادئ التعليم المقررة في الدستور والسعي جادةً إلى تنفيذها وجعلها واقعاً ملموساً وليست نصوصاً مجردة. كما يؤكد على ضرورة وفاء الحكومة بتنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها في وثائقها الرسمية بتطوير التعليم قبل الجامعي تطويراً حقيقياً، وهو ما يستلزم أن توفر الحكومة الموارد المالية الكافية واللازمة لذلك، باعتباره فرض عين بالمفهوم الفقهي. مع ضرورة البحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم قبل الجامعي جنباً إلى جنب مع التمويل الحكومي.

المحور الثاني - كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

ترتبط الكفاءة بالتوزيع والاستخدام الأمثلين للموارد المتاحة، من أجل جعل تحقيق الأهداف المنشودة يتم في أقصى حد ممكن. ويمكن أن يستخدم مصطلح الكفاءة بطرق مختلفة وكثيرة، ولكن في الموارد الاقتصادية يقال إنها موزعة بكفاءة، لو كان من غير الممكن إعادة توزيعها دون تقليل مستوى الناتج^(٣٦). وتؤثر كفاءة الإنفاق الحكومي تأثيراً قوياً على مدى توافر قاعات الدراسة والمعلمين والمواد التعليمية^(٣٧).

ويؤثر نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة بدرجة كبيرة على مستويات الكفاءة، وذلك بما يعنى أن تعديل ذلك النمط دون تعديل حجم أو نسبة الإنفاق على القطاع ككل من شأنه أن يؤثر على مستوى كفاءة ذلك الإنفاق. ومن ثم، فإن إجراء بعض التعديلات على التوليفة التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود أو الأنشطة والمجالات الخاصة بالقطاع وتحويل بعض الموارد من مجال لآخر قد يكون كفيلاً برفع مستوى كفاءة الإنفاق على ذلك القطاع. وبناءً عليه، فإن البحث عن التوليفة الملائمة للتدخل والتي من شأنها رفع مستوى كفاءة الإنفاق على ذلك القطاع يعد أمراً مهماً. فزيادة نسبة المخصص للإنفاق الاستثماري إلى إجمالي المخصص للإنفاق على قطاع التعليم يؤدي في كثير من الأحيان لزيادة أداء القطاع وكفاءة إنفاقه^(٣٨).

ويمكن الحكم على كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي عن طريق: تحليل هيكل الإنفاق وبيان تطور الوزن النسبي لعناصر الإنفاق، وبالأخص تحديد نسبة الأجور والتعويضات للعاملين من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، ونسبة شراء السلع والخدمات من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم. وكذلك تحليل نمط توزيع الإنفاق بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)؛ أي تحديد نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي.

ويرتبط الإنفاق الجاري على العموم بخدمات العاملين والإمدادات القابلة للاستهلاك، والتي قد تستهلك في خلال سنة مالية واحدة، ولذا يجب تجديدها بانتظام. وعلى الجانب الآخر يرتبط الإنفاق الرأسمالي بالوحدات الأكثر تحملاً والأكثر متانة (الأرض والأبنية والتجهيزات والمعدات وغيرها) التي تقدم خدمات نافعة خلال فترة من السنين إذا ما تم صيانتها بعناية. أي أن الإنفاق الرأسمالي ينفق على تشييد الأبنية المدرسية وتجهيزها، وعلى أعمال الصيانة الكبرى، وما عدا ذلك يدخل في باب الإنفاق الجاري (أو نفقات التسيير)^(٣٩).

أولاً - توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي على أبواب الإنفاق في الموازنة

من خلال الموازنة العامة للدولة، يتضح أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي يتم توزيعه على ستة أبواب، هي: الأجور والتعويضات للعاملين، وشراء السلع والخدمات، والفوائد، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء

د. أحمد محمود الزنفل

الإتفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى

الأصول غير المالية (الاستثمارات). ويعرض الجدول الآتى توزيع الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى على هذه الأبواب فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (٥)

توزيع الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى على أبواب الإنفاق فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	الأجور والتعويضات للعاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	إجمالى الإنفاق
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦,٢	٢,١	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٣	١٨,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٨,١	٢,٢	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٦	٢٠,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١,٤	٠,٩٨	٠	٠,٠١	٠,٠١	٠	٢٢,٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٥,٤	١,١	٠	٠,٠١	٠,٠٥	٠	٢٦,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٩,٧	١,٦	٠	٠,٠٢	٠,٠٥	٠	٣١,٢
٢٠١٢/٢٠١١	٣٢,٥	١,٨	٠	٠,٠٢	٠,٠٧	٠	٣٤,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٠,٤	٢,٣	٠	٠,٠٣	٠,٠٦	٠	٤٢,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٢,٩	٢,٠	٠	٠,٠٤	٠,٠٣	٠	٥٥,٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٣,٩	٢,٦	٠	٠,٠٤	٠,٠٣	١,٣	٦٧,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٥,٩	٢,٨	٠	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٦	٦٩,٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٧,٤	٣,٠	٠	٠,٠٦	٠,٠٥	١,٩	٧٢,٤

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٧.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣.

ينضح من الجدول السابق، أنه يوجد ثلاثة أبواب من الستة هي الأكثر صلة بالعملية التعليمية، وفي الوقت ذاته نصيبها من إجمالي الإنفاق هو الأكبر والأكثر تأثيراً، وهذه الأبواب هي: الأجور والتعويضات للعاملين، وشراء السلع والخدمات، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). في حين أن الأبواب الثلاثة الأخرى، وإن كان نصيبها أقل كثيراً جداً من إجمالي الإنفاق، إلا أنها تحمل قدرًا من الغموض فيما يتعلق بتخصيص الإنفاق، وبالتحديد باب المصروفات الأخرى، والذي لم يتضح نوعية هذه المصروفات الأخرى والى أين توجه، وقد يعتبر ذلك هدراً في الإنفاق على التعليم. وفيما يلي يعرض الجدول الآتي نسبة كل باب من الأبواب الثلاثة: الأجور والتعويضات للعاملين، وشراء السلع والخدمات، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (٦)

توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي على بعض أبواب الإنفاق، ونسبة كل باب منها في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٧/٢٠١٦)

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	الأجور والتعويضات للعاملين	نسبة الأجور والتعويضات إلى إجمالي الإنفاق (%)	شراء السلع والخدمات	نسبة شراء السلع والخدمات إلى إجمالي الإنفاق (%)	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الإنفاق (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦,٢	٨٦,٦	٢,١	١١,٢	٠,٣	١,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٨,١	٨٦,٦	٢,٢	١٠,٥	٠,٦	٢,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١,٤	٩٥,٥	٠,٩٨	٤,٤	٠	٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٥,٤	٩٥,٩	١,١	٤,٢	٠	٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢٩,٧	٩٥,٢	١,٦	٥,١	٠	٠
٢٠١٢/٢٠١١	٣٢,٥	٩٤,٨	١,٨	٥,٣	٠	٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٠,٤	٩٤,٦	٢,٣	٥,٤	٠	٠
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٢,٩	٩٦,٢	٢,٠	٣,٦	٠	٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٣,٩	٩٤,٣	٢,٦	٣,٨	١,٣	١,٩
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٥,٩	٩٥,١	٢,٨	٤,٠	٠,٦	٠,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٧,٤	٩٣,١	٣,٠	٤,١	١,٩	٢,٦

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٥).

ببوض من الجدول السابق، ما يلي:

- استحواذ "الأجور والتعويضات للعاملين" على غالبية الإنفاق فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦) — (٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث تراوح نصيبها من الإنفاق ما بين (٨٦.٦٪)، و(٩٦.٢٪)، مما يمثل نسب مرتفعة جداً تكاد تلتهم المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعى. واللافت للنظر أن حصة الأجور والتعويضات من الإنفاق فى تنامى؛ حيث بلغت فى السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) حوالى (٨٦.٩٪)، وارتفعت فى السنة المالية (٢٠١٧/٢٠١٦) إلى حوالى (٩٣.١٪).
- انخفاض نصيب "شراء السلع والخدمات" من إجمالى الإنفاق فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦) — (٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث تراوحت نسبته ما بين (١١.٢٪)، و(٣.٦٪)، مما يمثل نسب منخفضة جداً لا تكاد تكفى لتسيير العملية التعليمية. ويلاحظ أن حصة شراء السلع والخدمات من الإنفاق فى تناقص؛ حيث بلغت فى السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) حوالى (١١.٢٪)، وانخفضت كثيراً فى السنة المالية (٢٠١٧/٢٠١٦) إلى حوالى (٤.١٪). ولكون الإنفاق على شراء السلع والخدمات يخص توفير المواد والتجهيزات اللازمة لتسيير العملية التعليمية، فهو أحد البنود المهمة بالنسبة لجودة التعليم، من ثم يؤدى انخفاض مخصصاته المالية إلى تدنى جودة التعليم.
- ضآلة نصيب "الاستثمارات" من إجمالى الإنفاق فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦) — (٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث توقفت مخصصات الاستثمارات من الإنفاق خلال ست سنوات مالية متصلة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩) إلى (٢٠١٣/٢٠١٤). يضاف إلى ذلك، أن نسبتها من الإنفاق منخفضة للغاية؛ إذ إنها تراوحت ما بين (٢.٩٪)، و(٠.٩٪)، مما يمثل نسب متدنية لا تكاد تفى بالقليل من المطلوب للتوسع فى البنية التحتية من أبنية وتجهيزات مدرسية وعمليات الصيانة الكبرى، مما انعكس على تردى نظام التعليم قبل الجامعى. ومن الملاحظ أن حصة شراء الاستثمارات من الإنفاق على ضآلتها فهى أيضاً متذبذبة؛ حيث بلغت فى السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) حوالى (١.٥٪)، ثم ارتفعت فى السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٨) إلى حوالى (٢.٧٪)، وبعد انقطاع مخصصاتها طيلة السنوات الست عادت منخفضة إلى حوالى (١.٩٪) فى السنة المالية (٢٠١٤/٢٠١٥)، واستمرت فى مزيد من الانخفاض إلى حوالى (٠.٨٪) فى السنة المالية (٢٠١٥/٢٠١٦)، ثم ارتفعت إلى حوالى (٢.٦٪) فى السنة المالية (٢٠١٦/٢٠١٧). ولأن الإنفاق على الاستثمارات يوجه أساساً للمشروعات الاستثمارية، مثل: إنشاء أبنية مدرسية جديدة،

وشراء أراضٍ جديدة، وإحلال وتجديد الأبنية المدرسية الحالية، وتوفير التجهيزات المدرسية اللازمة، بالإضافة إلى عمليات الصيانة الكبرى. وهذا يعنى عدم الوفاء بإنشاء أبنية مدرسية جديدة، وإحلال وتجديد الأبنية القديمة، مما يضر بالأبنية والتجهيزات المدرسية، والتي أصبحت بالفعل غير مناسبة من حيث الكم والكيف. لذلك يصعب إتاحة التعليم على الجودة لجميع أبناء المجتمع على نحو ما التزمت به الحكومة، ويصبح حال التعليم من تكس التلاميذ ونقص التجهيزات المدرسية وقصورها وتدهور حالتها، لا يفضى إلا إلى تردى التعليم كمياً وكيفياً.

بالتالى، فقد استحوذت "الأجور والتعويضات للعاملين" على غالبية هذا الإنفاق، وهذا الاستحواذ يتنامى أكثر بمرور الوقت، بما يصل إلى حد التهام المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعى. فى حين تتدهور مخصصات كل من شراء السلع والخدمات، والاستثمارات، ولا يتبقى لها إلا قدر ضئيل من المخصصات المالية للإنفاق على عناصر المنظومة التعليمية؛ بما يؤدي إلى اعوجاج حال التعليم على المستويين الكمي والكيفي. وكذلك أصبح نصيب التلميذ من الإنفاق الفعلى على تحسين العملية التعليمية يتجه نحو التناقص الشديد، مما يشير إلى اتجاه جودة التعليم نحو التدهور المستمر، نظراً لعدم قدرة الإنفاق الحكومى على تلبية متطلبات تحقيق الجودة.

فعندما تزيد الأجور والتعويضات للعاملين عن (٦٥٪) من الإنفاق الجارى، فهذا يعنى فى الغالب الأعم التأثير السلبى على الموارد المالية المخصصة للأنشطة المدرسية، فضلاً عن تأثيرها السلبى على الأموال المرصودة لجودة الكتاب المدرسى، والمواد الخام المطلوبة فى معامل العلوم والرياضيات، وغير ذلك من متطلبات الجودة، وفى هذه الحالة فإن على المسؤولين سرعة اتخاذ اللازم نحو دعم هذه الأنشطة المهمة لجودة العملية التعليمية، دون المساس بالأجور، على فرض أن الحجم الحالى للقوة التدريسية والإدارية مناسب ولا يعانى تضخماً^(٤٠).

وجديرٌ بالذكر، أنه فى حين تلتهم الأجور جُلَّ مخصصات الإنفاق على التعليم قبل الجامعى، إلا أنه توجد شكاوى عديدة من تدنى دخل المعلمين. وعليه، فليست الحصة المخصصة للأجور مؤشراً على ارتفاع مضطرب فى دخل المعلمين، كما قد يُعتقد؛ إذ إن كثير من المعلمين تقترب أجورهم من حد الفقر، خاصة فى ظل ارتفاع الأسعار نتيجة تنامى التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور. وهذا يشير بوضوح إلى الافتقار إلى الموارد المالية الكافية، ومن ثم عجز المخصصات المالية عن الوفاء بمتطلبات

تطوير التعليم قبل الجامعي. ولذا، فمن الضروري أن تلتزم الحكومة بتوفير الموارد المالية الكافية للإنفاق على التعليم قبل الجامعي وتحسين نمط توزيعها.

وتكمن المشكلة الرئيسية في ارتفاع نسبة الأجور إلى إجمالي الإنفاق في أنها لا تعكس ارتفاع أجور المعلمين، بل تعكس ارتفاع نسبة الإداريين والعمال إلى إجمالي العاملين في مجال التعليم قبل الجامعي، مما يعكس بالتالي درجة عالية من الهدر وعدم كفاءة الإنفاق؛ فالأعداد الكبيرة من العاملين غير المعلمين يعد استنزافاً للموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم قبل الجامعي.

ووفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم، فإن نسبة الممارسين للتدريس لغير الممارسين بالتعليم قبل الجامعي الحكومي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت (٢٠٢)^(٤١)، أي أن نسبة غير الممارسين للتدريس بلغت ثلث العاملين بالتعليم قبل الجامعي. ولقد أكدت وزارة التربية والتعليم (عام ٢٠١٤) على تضخم في أعداد الإداريين انعكس في زيادة كبيرة في معدل الإداريين إلى المعلمين مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يعنى إنفاق حصة جوهرية من الأجور في أغراض غير مرتبطة بالتدريس. كما تعاني دواوين عموم الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية الترهل الشديد في العمالة، وضعف الإنتاجية، وسوء جودة الخدمة بشكل مثير للانتباه. وتشير المؤشرات إلى أن الزيادة في حجم الهيكل الإداري بقطاع التعليم قبل الجامعي المصري قد وصلت إلى مستويات غير مسبوق عالمياً. هذه إلى جانب عدم وجود وصف وظيفي لجميع الوظائف والمهام بالقطاع ككل، مع عدم إلمام العاملين بمهامهم ومسئولياتهم وسلطاتهم^(٤٢). ويعد طغيان الإنفاق على الجوانب الإدارية، التي تستنزف جانباً لا تستدعيه مهماتها، على حساب عمليات التعليم والتعلم في الفصل والمدرسة، باعتبارها خط الإنتاج النهائي في صناعة المنظومة التعليمية من جوانب الهدر وسوء التوزيع في الموارد المالية، ومن هنا فمن الضروري ترشيد الإنفاق على التعليم^(٤٣).

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، بيان أن ضخامة حجم العاملين غير المعلمين بالتعليم قبل الجامعي واستنزافهم لقدر كبير من مخصصات التعليم جاء نتيجة سياسات الحكومة بجعل التعليم مكان لوظيفة من لا وظيفة له، حتى تكسب العاملين دون فائدة أو جدوى حقيقية، وصارت موازنة التعليم قبل الجامعي كأنها موازنة لأجور العاملين به فقط. وفي هذا إشارة إلى عدة أمور: الأول، انخفاض أكيد في مخصصات التعليم من الإنفاق الحكومي فهي بالكاد تنفق كأجور وتعويضات للعاملين، والثاني،

الهدر وسوء توزيع المخصصات المالية، والثالث، ضبابية سياسات الحكومة. والدليل على أن الحكومة جعلت التعليم قبل الجامعي مستودع للموظفين وجعلت موازنته أقرب ما تكون موازنة أجور وتعويزات، هو عقد مقارنة بين الأجور والتعويزات للعاملين كنسبة إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، والأجور والتعويزات للعاملين كنسبة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة؛ لبيان مدى اتساق أو اختلاف النسبتين، وعمّا إذا كانت حصة الأجور في الموازنة العامة للدولة تلتهم هي الأخرى غالبية الإنفاق.

يعرض الجدول الآتي نسبة الأجور والتعويزات للعاملين إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، ونسبة الأجور والتعويزات للعاملين إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (٧)

نسبة الأجور والتعويزات للعاملين إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي ونسبة الأجور والتعويزات للعاملين إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة في الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦) (القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	إجمالي الإنفاق الحكومي	إجمالي الأجور والتعويزات للعاملين	نسبة الأجور إلى إجمالي الإنفاق (%)	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	الأجور والتعويزات للعاملين بالتعليم قبل الجامعي	نسبة الأجور إلى الإنفاق على التعليم قبل الجامعي (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢١٧,٣	٥١,٤	٢٣,٦	١٨,٧	١٦,٢	٨٦,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٤٤,١	٦٠,٣	٢٤,٧	٢٠,٩	١٨,١	٨٦,٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤٣,٩	٧٩,٠	٢٣,٠	٢٢,٤	٢١,٤	٩٥,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٢٣,٩	٨٧,٥	٢٧,٠	٢٦,٥	٢٥,٤	٩٥,٩
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠٣,٢	٩٥,٣	٢٣,٦	٣١,٢	٢٩,٧	٩٥,٢
٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٠,٦	١١٧,٥	٢٤,٠	٣٤,٣	٣٢,٥	٩٤,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٦١٦,٤	١٣١,٢	٢١,٣	٤٢,٧	٤٠,٤	٩٤,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٨٩,٣	١٧١,٢	٢٤,٨	٥٥,٠	٥٢,٩	٩٦,٢
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٨٩,٤	٢٠٧,٢	٢٦,٣	٦٧,٨	٦٣,٩	٩٤,٣
٢٠١٦/٢٠١٥	٨٦٤,٦	٢١٨,١	٢٥,٢	٦٩,٣	٦٥,٩	٩٥,١
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٧٤,٨	٢٢٨,٧	٢٣,٥	٧٢,٤	٦٧,٤	٩٣,١

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مرجع سابق، ص٢، ص٢٧.

د. أحمد محمود الزنغلي

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١-٢، ص ٨٣-٨٤.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، مرجع سابق، ص ١٧٦-١٧٧، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٨٤-١٨٥، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣، ص ٢٤٢-٢٤٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧، ص ٢٦٨-٢٦٩.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، مرجع سابق، ص ١٦٢-١٦٣، ص ٢٤٢-٢٤٣.

بنيخ من الجدول السابق، أن الفارق بين النسبتين جاء شاسعاً خلال الفترة

(٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٦/٢٠١٧)، ففى حين يبلغ متوسط نسبة الأجور والتعويضات للعاملين إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي حوالى (٩٣,٥٪)، فإن متوسط نسبة الأجور والتعويضات للعاملين إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة يبلغ حوالى (٢٤,٣٪)، أى أن حصة إجمالى الأجور للعاملين تقترب من ربع إجمالى الإنفاق الحكومي للدولة فقط، بينما حصة الأجور بالتعليم قبل الجامعي تزيد كثيراً جداً عن ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي. بالتالى، يمكن التوصل إلى أن ثمة خلل فى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي مرجعه إلى تكديس الحكومة الموظفين فى هذا القطاع.

وبناءً على كل ما سبق، يشير تحليل هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، وبيان تطور الوزن النسبي لأبوابه، إلى وجود اختلالات واضحة فى نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة، أى أنها ليست موزعة بكفاءة، مما يؤثر سلبياً بدرجة كبيرة على كفاءة الإنفاق. ومن ثم، يمكن الحكم بانخفاض كفاءة

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بدرجة كبيرة، وهذا الانخفاض في كفاءة الإنفاق يؤثر تأثيراً سلبياً قوياً على مدى توافر مدخلات العملية التعليمية. مما يستلزم ضرورة تعديل نمط تخصيص هذا الإنفاق على النحو الذي من شأنه رفع مستوى كفاءة الإنفاق.

ثانياً - نصيب الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى

من المهم تحديد نصيب كل من الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى (الاستثمارى) من إجمالى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي؛ لبيان ما إذا كان الإنفاق يتم تخصيصه كليةً للإنفاق الجارى، أم يتضمن إنفاقاً رأسمالياً. ذلك أن ثمة علاقة تناسب طردي بين الموارد المالية التي تخصصها الحكومة للإنفاق الرأسمالى، وإنشاء وتطوير وصيانة البنية التحتية اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ، والارتقاء بجودة العملية التعليمية، كما أوضح البحث سابقاً.

يعرض الجدول الآتى نسبة كل من الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (٨)

الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى ونسبتهما إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي فى الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	الإنفاق الجارى على التعليم قبل الجامعي	الإنفاق الرأسمالى على التعليم قبل الجامعي	نسبة الإنفاق الجارى إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (%)	نسبة الإنفاق الرأسمالى إلى الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٨,٧	١٨,٤	٠,٣	٩٨,٤	١,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠,٩	٢٠,٣	٠,٦	٩٧,١	٢,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٢,٤	٢٢,٤	٠	١٠٠	٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦,٥	٢٦,٥	٠	١٠٠	٠
٢٠١١/٢٠١٠	٣١,٢	٣١,٢	٠	١٠٠	٠
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤,٣	٣٤,٣	٠	١٠٠	٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٢,٧	٤٢,٧	٠	١٠٠	٠
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥,٠	٥٥,٠	٠	١٠٠	٠

السنة المالية	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي	الإنفاق الجارى على التعليم قبل الجامعي	الإنفاق الرأسمالى على التعليم قبل الجامعي	نسبة الإنفاق الجارى إلى الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى (%)	نسبة الإنفاق الرأسمالى إلى الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى (%)
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٧,٨	٦٦,٥	١,٣	٩٨,١	١,٩
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٩,٣	٦٨,٧	٠,٦	٩٩,١	٠,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٧٢,٤	٧٠,٥	١,٩	٩٧,٤	٢,٦

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٢٧.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٤.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، مرجع سابق، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

بمنهج من الجدول السابق، ضآلة نصيب الإنفاق الرأسمالى من إجمالى الإنفاق

وتوقفه لعدد ست سنوات فى الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، كما أوضح البحث سابقاً. بينما استحوذ الإنفاق الجارى على الغالبية العظمى من إجمالى الإنفاق؛ حيث وصلت نسبته فى الست سنوات المذكورة (١٠٠٪)، وفى بقية السنوات تراوحت بين (٩٧,١٪)، (٩٩,١٪). وهذا يؤكد ما تم التوصل إليه سابقاً عند تحليل هيكل الإنفاق وبيان الوزن النسبى لعناصره.

وتجدر الإشارة إلى أن نمط توزيع الإنفاق فى فترات زمنية سابقة لم يكن يعانى هذه الاختلالات الكبيرة على هذا النحو، فوفقاً لوزارة التربية والتعليم (عام ٢٠٠٧)، جاءت فى السنوات المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، نسبة الإنفاق الرأسمالى من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بالترتيب (١٤,٣٪)، و(١٧,٢٪)، و(١٥,٠٪)، ونسبة

داسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق) العدد (٩٦) (الجزء الأول) يوليو ٢٠١٧
الإنفاق الجارى بالترتيب (٨٥,٧٪)، و(٨٢,٨٪)، و(٨٥,٠٪)، ونسبة الأجر بالترتيب (٧١,١٪)،
و(٦٩,٠٪)، و(٧٠,٦٪)^(٤٤).

وحيث إن الإنفاق الرأسمالى دال على القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم،
وتوفير مدخلات نظام التعليم بالكم والكيف المطلوبين، بالإضافة إلى الارتقاء بجودة
العملية التعليمية بها. فهذا يعنى عدم الوفاء بإنشاء أبنية مدرسية جديدة، وإحلال
وتجديد الأبنية القديمة، مما يضر بالأبنية والتجهيزات المدرسية، والتي أصبحت بالفعل
غير مناسبة من حيث الكم والكيف. لذلك يصعب إتاحة التعليم عالى الجودة لجميع
أبناء المجتمع على نحو ما التزمت به الحكومة، ويصبح حال التعليم من تكديس التلاميذ
ونقص التجهيزات المدرسية وقصورها وتدهور حالتها، لا يفضى إلا إلى تردى التعليم
كمياً وكيفياً.

وبناءً عليه، فهذا يؤكد ما تم التوصل إليه سابقاً، بأن نمط توزيع الإنفاق
الحكومى على التعليم قبل الجامعى خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦) لا يتسم
بالكفاءة، مما يؤثر سلبياً بدرجة كبيرة على كفاءة الإنفاق. ومن ثم، يمكن الحكم
بانخفاض كفاءة الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بدرجة كبيرة، وهذا
الانخفاض فى كفاءة الإنفاق يؤثر تأثيراً سلبياً قوياً على مدى توافر مدخلات العملية
التعليمية. مما يستلزم ضرورة تعديل نمط تخصيص هذا الإنفاق على النحو الذى من
شأنه رفع مستوى كفاءة الإنفاق.

فى هذا السياق، توجد قضية غاية فى الأهمية عند البحث فى الارتقاء بمستوى
كفاءة الإنفاق، وهى: الحوكمة ودرجة الرقابة على أداء الحكومة ومحاربة الفساد، فلقد
توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الحوكمة الرشيدة الذى
تحققه الدولة وبين كفاءة الإنفاق الحكومى بها. حيث تؤدى زيادة نسب الإنفاق على
قطاع التعليم إلى تحسن أداء هذا القطاع بدرجة أكبر فى حالة البلدان التى تتمتع
بمستويات جيدة من الحوكمة، وذلك مقارنةً بتلك التى تعاني من ضعف مستويات
الحوكمة. ولقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الزيادة فى نسبة المنفق على قطاع
التعليم لا ينتج عنها أى تحسن ملحوظ فى حالة ضعف مستويات الحوكمة. خلاصة
القول، إن تحسن مستويات الحوكمة من شأنه أن يؤدى فى النهاية لتحسن مستويات

د. أحمد محمود الزنغلي

الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

كفاءة الإنفاق الحكومي. وعلى العكس، يؤدي الفساد لانخفاض كفاءة الإنفاق الحكومي؛ نظراً لأنه يؤدي بشكل رئيس لإهدار المال العام. ومن ثم، فإنه كلما تزايدت درجة الفساد في اقتصاد ما، انخفضت كفاءة الإنفاق الحكومي به. وبناءً عليه، فإن مكافحة الفساد واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة، بالإضافة إلى مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة، والاهتمام بتطبيق القوانين واحترامها، يساعد في النهاية في زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي. وكذلك، فإنه كلما تزايدت إمكانية مساءلة الحكومة، تزايدت درجة كفاءة الإنفاق الحكومي؛ نظراً لارتباط مساءلة الحكومة بوجود رقابة فعالة مستمرة على أدائها^(٤٥).

المحور الثالث – عدالة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي

إن عدالة الإنفاق معنية في المقام الأول بالبحث عن مدى التكافؤ في توزيع الموارد، وعدم التمييز لأي سبب كان. فالبحث عن مدى عدالة الإنفاق يتقصى عما إذا كان ثمة تمييز بين المناطق؟ أو تمييز بين الأفراد (ذكور وإناث)، (فقراء وأغنياء)؟ وهكذا.

ونظراً لطبيعة البيانات المتاحة من وزارة المالية من خلال الموازنة العامة للدولة، فإن ما يمكن القيام به في حدود هذا البحث، هو تقصى مدى عدالة توزيع المخصصات المالية بين مديريات التربية والتعليم، أي بيان عما إذا كان توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بين المديريات يميل إلى مديريات على حساب أخرى. ويتم ذلك على مسارين: الأول، تقدير نصيب كل مديرية من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي مقارنةً بنصيبها من إجمالي عدد التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعي، وبيان إلى أي مدى تحصل المديريات على حصة من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي تتناسب مع نصيبها من إجمالي عدد التلاميذ المقيدين في هذه المرحلة. وذلك عن طريق تحديد نصيب كل مديرية من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، وتحديد نصيبها من عدد التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعي، وبيان مدى التفاوت بين ما تحصل عليه كل مديرية من الإنفاق نسبةً إلى عدد التلاميذ المقيدين بها بالتعليم قبل الجامعي. والمسار الثاني، تقدير نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في كل مديرية، وبيان مدى التفاوت بين المديريات في مقدار نصيب التلميذ من الإنفاق.

أولاً - نصيب مديريات التربية والتعليم من الإنفاق، ونصيبها من التلاميذ

يعرض الجدول الآتى نصيب مديريات التربية والتعليم من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى، ونصيبها من التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعى فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

جدول (٩)

نصيب مديريات التربية والتعليم من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى، ونصيبها من التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعى فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

مديرية التربية والتعليم	الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى (بالمليار جنيه)	عدد التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعى	نصيب المديرية من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى (%)	نصيب المديرية من التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعى (%)
القاهرة	٥,٣	١٤٣٦٩٧٤	٧,٣	٧,٧
الجيزة	٣,٣	١٥١٧٣٣١	٤,٦	٨,٢
القليوبية	٣,٧	١١٢٦٨٥٣	٥,١	٦,١
الغربية	٤,٣	٩٨١٤٨٤	٥,٩	٥,٣
المنوفية	٣,٧	٩٢٥٨٢٩	٥,١	٥,٠
كفر الشيخ	٣,٨	٦٩٧٦١٠	٥,٣	٣,٨
الدقهلية	٥,٩	١٢٦٩٩٧٠	٨,٢	٦,٨
دمياط	١,٨	٣٣٧١٠١	٢,٥	١,٨
الإسكندرية	٣,٤	٨٩٤٨٢٦	٤,٧	٤,٨
مطروح	٠,٥	١١٧٣٦٢	٠,٧	٠,٦
البحيرة	٣,٩	١٢٨٥٠٥٦	٥,٤	٦,٩
بورسعيد	١,١	١٣٧١٦٢	١,٥	٠,٧
الإسماعيلية	١,٣	٢٨١٤٢٤	١,٨	١,٥
السويس	٠,٧	١٤٢٢٢٤	١,٠	٠,٨
البحر الأحمر	٠,٥	٨١٢٨٠	٠,٧	٠,٤
شمال سيناء	١,٣	١٠٨٢٧٤	١,٨	٠,٦
جنوب سيناء	٠,٣	٢٩٠٠٧	٠,٤	٠,٢
الشرقية	٦,٢	١٤٥٠٥٢٧	٨,٦	٧,٨
الفيوم	٢,١	٦٩٠٠٨٦	٢,٩	٣,٧
بنى سويف	٢,٢	٦٥٥٠٧٨	٣,٠	٣,٥
المنيا	٤,١	١١٨٢٠٤٨	٥,٧	٦,٤

مديرية التربية والتعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (بالمليار جنيه)	عدد التلاميذ المقيدون بالتعليم قبل الجامعي	نسب المديريتين من التلاميذ المقيدون بالتعليم قبل الجامعي (%)	نسب المديريتين من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (%)
أسيوط	٣,٢	٩٤٧٢٥٨	٥,١	٤,٤
الوادي الجديد	٠,٨	٥٩٨٧٦	٠,٣	١,١
سوهاج	٤,٠	٩٩٥٠٤٣	٥,٤	٥,٥
قنا	٣,١	٦٨٧٩٦٨	٣,٧	٤,٣
أسوان	١,٩	٣١٨٣٣٢	١,٧	٢,٦
الأقصر	١,٣	٢٥٢٦٤٧	١,٤	١,٨
الإجمالي	٧٢,٤	١٨٦٠٨٧٣٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٥.

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لتنظيم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧، جدول (تلاميذ - حكومي - خاص - حضر - ريف للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ .. إجمالى عام محافظات).

ينضح من الجدول السابق، ما يلي:

- انخفاض نصيب المديرية من الإنفاق في عدد (٧) مديريات عن نصيبها من التلاميذ، وهذه المديريات هي: مديرية الجيزة، والقليوبية، والبحيرة، والفيوم، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط. وفي بعض هذه المديريات يوجد تباين كبير واضح بين النصيب من الإنفاق والنصيب من التلاميذ، مثل: مديرية الجيزة التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (٤,٦%)، (٨,٢%)، والبحيرة التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (٥,٤%)، (٦,٩%)، والفيوم التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (٢,٩%)، (٣,٧%).
- ارتفاع نصيب المديرية من الإنفاق في عدد (٧) مديريات عن نصيبها من التلاميذ، وهذه المديريات هي: مديرية كفر الشيخ، والدقهلية، ودمياط، وبورسعيد، والشرقية، وقنا، وأسوان. وفي بعض هذه المديريات يوجد تباين كبير واضح بين النصيب من الإنفاق والنصيب من التلاميذ، مثل: مديرية كفر الشيخ التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (٥,٣%)، (٣,٨%)، والدقهلية التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (٨,٢%)، (٦,٨%)، ودمياط التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (٢,٥%)، (١,٨%)، وبورسعيد التي يصل فيها النصيبين بالترتيب إلى (١,٥%)، (٠,٧%).

— تقارب نصيب المديرية من الإنفاق فى عدد (٩) مديريات مع نصيبها من التلاميذ. وهذه المديريات هى: مديرية القاهرة، والغربية، والمنوفية، والإسكندرية، ومطروح، والإسماعيلية، والسويس، وسوهاج، والأقصر.

— ارتضاع نصيب المديرية من الإنفاق فى عدد (٤) مديريات عن نصيبها من التلاميذ، ولهذا ما قد يبرره؛ حيث إن هذه المديريات تعد محافظات حدودية ونائية، ومن ثم ترتفع بها المكافآت والبدلات، مما يرفع بها الإنفاق أكثر. وهذه المديريات هى: مديرية البحر الأحمر، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، والوادى الجديد.

بالتالى، يوجد تفاوت واضح بين المخصصات المالية لكل مديرية من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى نسبةً إلى عدد التلاميذ المقيدين بها بالتعليم قبل الجامعى، مما يشير إلى ضعف العلاقة بين نسبة ما يخصص للمديرية من الموازنة المعتمدة للتعليم قبل الجامعى ونسبة التلاميذ المقيدين بها من إجمالى عدد تلاميذ التعليم قبل الجامعى. ويدل هذا على أن توزيع الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بين مديريات التربية والتعليم لا يخضع لمعايير موضوعية ثابتة وواضحة، أى أنه يفترق للعدالة فى التوزيع.

ثانياً - نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم قبل الجامعى بمديريات التربية والتعليم

يعرض الجدول الآتى نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بمديريات التربية والتعليم فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

جدول (١٠)

نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى بمديريات التربية والتعليم

فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

مديرية التربية والتعليم	الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى (بالمليار جنيه)	عدد التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعى	نصيب التلميذ من الإنفاق (بالجنيه)
القاهرة	٥,٣	١٤٣٦٩٧٤	٣,٣٦٨٨
الجيزة	٣,٣	١٥١٧٣٣١	٩,٢١٧٤
القليوبية	٣,٧	١١٢٦٨٥٣	٥,٣٢٨٢
الغربية	٤,٣	٩٨١٤٨٤	١,٤٣٨١
المنوفية	٣,٧	٩٢٥٨٢٩	٤,٣٩٩٦
كفر الشيخ	٣,٨	٦٩٧٦١٠	٢,٥٤٤٧
الدقهلية	٥,٩	١٢٦٩٩٧٠	٨,٤٦٤٥
دمياط	١,٨	٣٣٧١٠١	٧,٥٣٢٩

مديرية التربية والتعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (بالمليار جنيه)	عدد التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعي	نصيب التلميذ من الإنفاق (بالجنيه)
الإسكندرية	٣,٤	٨٩٤٨٢٦	٣٧٩٩,٦
مطروح	٠,٥	١١٧٣٦٢	٤٢٦٠,٣
البحيرة	٣,٩	١٢٨٥٠٥٦	٣٠٣٤,٩
بورسعيد	١,١	١٣٧١٦٢	٨٠١٩,٧
الإسماعيلية	١,٣	٢٨١٤٢٤	٤٦١٩,٤
السويس	٠,٧	١٤٢٢٢٤	٤٩٢١,٨
البحر الأحمر	٠,٥	٨١٢٨٠	٦١٥١,٦
شمال سيناء	١,٣	١٠٨٢٧٤	١٢٠٠٦,٦
جنوب سيناء	٠,٣	٢٩٠٠٧	١٠٣٤٢,٣
الشرقية	٦,٢	١٤٥٠٥٢٧	٤٢٧٤,٣
الفيوم	٢,١	٦٩٠٠٨٦	٣٠٤٣,١
بنى سويف	٢,٢	٦٥٥٠٧٨	٣٣٥٨,٤
المنيا	٤,١	١١٨٢٠٤٨	٣٤٦٨,٦
أسيوط	٣,٢	٩٤٧٣٥٨	٣٣٧٧,٨
الوادى الجديد	٠,٨	٥٩٨٧٦	١٣٣٦١,٠
سوهاج	٤,٠	٩٩٥٠٤٣	٤٠١٩,٩
قنا	٣,١	٦٨٧٩٦٨	٤٥٠٦,٠
أسوان	١,٩	٣١٨٢٣٢	٥٩٦٨,٦
الأقصر	١,٣	٢٥٢٦٤٧	٥١٤٥,٥
الإجمالي	٧٢,٤	١٨٦٠٨٧٣٠	٣٨٩٠,٧

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٩).

بمنهج من الجدول السابق، ما يلي:

- انخفاض نصيب التلميذ من الإنفاق كثيراً في عدد (٧) مديريات عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية. وهذه المديريات هي: مديرية الجيزة، والقليوبية، والبحيرة، والفيوم، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط.
- ارتفاع نصيب التلميذ من الإنفاق كثيراً في عدد (١٢) مديريات عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية. وهذه المديريات هي: مديرية كفر الشيخ،

والدقهلية، ودمياط، ومطروح، وبورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، والغربية، والشرقية، وقنا، وأسوان، والأقصر.

— تقارب نصيب التلميذ من الإنفاق فى عدد (٤) مديريات مع نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية. وهذه المديريات هى: مديرية القاهرة، والمنوفية، والإسكندرية، وسوهاج.

— ارتفاع نصيب التلميذ من الإنفاق كثيراً جداً فى عدد (٤) مديريات عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية. وهذه المديريات هى: مديرية البحر الأحمر، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، والوادى الجديد.

— تباين كبير جداً بشكل واضح بين بعض المديريات فى نصيب التلميذ من الإنفاق؛ حيث بلغ فى مديريات الجيزة، والبحيرة، والفيوم بالترتيب حوالى (٢١٧٥)، (٣٠٣٥)، (٣٠٤٣) جنيهاً. فى حين بلغ فى مديريات بورسعيد، وأسوان، ودمياط بالترتيب حوالى (٨٠٢٠)، (٥٩٦٩)، (٥٣٤٠) جنيهاً. ناهيك عن أنه بلغ فى مديريات الوادى الجديد، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر بالترتيب حوالى (١٣٣٦١)، (١٢٠٠٧)، (١٠٣٤٢)، (٦١٥٢) جنيهاً.

بالتالى، واتساقاً مع التفاوت بين المديريات فى المخصصات المالية لكل مديرية من الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى نسبةً إلى عدد التلاميذ المقيدى بها بالتعليم قبل الجامعى، يوجد أيضاً تفاوت كبير بشكل واضح بين المديريات فى نصيب التلميذ من الإنفاق. ويدل هذا على أن الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى يفتقد العدالة فى التوزيع بين مديريات التربية والتعليم.

وبناءً عليه، يوجد تحيز وتمييز واضحين فى الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى لصالح عدد من المديريات على حساب الأخرى. ومن ثم، فالإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى يفتقد العدالة فى توزيع المخصصات بين المناطق. وهذا يمثل مساساً قوياً بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة التعليمية بين تلاميذ المناطق المختلفة.

نتائج البحث

جاءت القيمة الحقيقية لكل من حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، ونصيب التلميذ منه في تراجع كبير مستمر. كما جاء الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة منخفضاً بقدر كبير، ومتجهاً صوب التناقص المستمر. أي أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي جاء متدنياً، ودون المستوى المطلوب لتطوير التعليم. ويدل ذلك على عدم كفاية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي.

ولقد جاء هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي مليئاً باختلالات واضحة في نمط توزيعه على الأبواب المختلفة، وتمثل ذلك في: ضآلة نصيب الإنفاق الرأسمالي واستحواذ الإنفاق الجارى على الغالبية العظمى من إجمالي الإنفاق، واستحواذ الأجور على غالبية هذا الإنفاق وتدهور مخصصات شراء السلع والخدمات. أي أن الإنفاق ليس موزعاً بكفاءة، ومن ثم، فالإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي منخفض الكفاءة بدرجة كبيرة.

كما أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي افتقد العدالة في توزيع المخصصات بين المناطق؛ نظراً لوجود تحيز وتمييز واضح في الإنفاق لصالح عدد من مديريات التربية والتعليم على حساب الأخرى. وتمثل ذلك في: تفاوت واضح بين المخصصات المالية لكل مديرية من الإنفاق نسبةً إلى عدد التلاميذ المقيدين بها، وأيضاً تفاوت كبير بشكل واضح بين المديريات في نصيب التلميذ من الإنفاق.

إذن، لقد جاء الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٧/٢٠١٦) على قدر كبير من انخفاض الكفاية والكفاءة والعدالة، بما يؤدي إلى تدهور حال التعليم وانحدار نوعيته، بسبب النقص والقصور والتدهور في مدخلات نظام التعليم، وقد يفسر هذا ما آلت إليه أوضاع التعليم قبل الجامعي في مصر من تردى الحال، وبالتالي لا يمكن الوفاء بحق جميع أبناء المجتمع في تعليم

عالي الجودة. ولا يتسق هذا، بل يتنافى، مع التعهدات والالتزامات التي أعلنتها الحكومات المصرية المتعاقبة عبر التشريعات والسياسات والخطط بشأن الارتقاء بمستوى التعليم قبل الجامعى وتطويره وتجويده وصولاً إلى المعدلات العالمية، وإتاحته للجميع. وصارت الوثائق الرسمية فى وادٍ والمخصصات المالية الحكومية للتعليم قبل الجامعى فى وادٍ آخر.

توصيات البحث

بناءً على هذه النتائج، يوصى البحث بضرورة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى للدولة بحيث يحتل التعليم قبل الجامعى مكانته الصحيحة فى مقدمة الأولويات؛ وذلك بتوفير ما يلزمه من مخصصات مالية، مع ضرورة البحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم قبل الجامعى.

ويوصى البحث أيضاً بتقدير الحاجات الفعلية للتعليم قبل الجامعى، وتحديد أهدافه، ومن ثم تقدير الموارد المالية اللازم لتحقيق ذلك، وتخصيصها على أبواب الإنفاق وتوزيعها على المناطق المختلفة فى ضوء معايير موضوعية، وباستخدام الأساليب العلمية؛ بما يحقق الكفاية والكفاءة والعدالة للإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى.

كما يوصى البحث بضرورة تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة للتعليم، وتقليل الهدر فيها إلى أدنى مستوى ممكن، وتحسين الرقابة الفعالة المستمرة، ومراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة، وتطبيق المساءلة والمحاسبية والقوانين بجدية وعلى نحو صحيح، واتخاذ إجراءات صارمة لمحاربة الفساد والقضاء عليه.

الهوامش

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، السياسة المستقبلية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

(٢) رئاسة الجمهورية: قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ (مكرر)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٦ يونية ٢٠٠٦، المواد (٢)، (٣)، (١٢).

(٣) وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي فى مصر ٢٠٠٨/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١١، نحو نقلة نوعية فى التعليم، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥، ص ٧٩.

(*) الأصل أن تقدير حجم الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم يتم على أساس تحديد الأهداف المنشودة، ثم تقدير ما يستلزمه تحقيق هذه الأهداف من موارد مالية، ولا ينص على ذلك فى دستور الدولة. ذلك أن الدستور يجب أن يكون عاماً ومجرداً، لا يتناول تفصيلاً، فالدستور هو وثيقة تحتوى على مجموعة من المبادئ العامة المجردة التى تضع الأسس الحاكمة للحياة فى بلد ما (يمكن مراجعة: محمود شريف بسيونى، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية فى مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٦٧). وباستعراض مواد التعليم المنصوص عليها فى بعض الدساتير المصرية السابقة، مثل: دستور ١٩٢٣، ودستور ١٩٣٠، ودستور ١٩٥٦، ودستور ١٩٧١، يمكن التوصل إلى أنها جميعاً لم تحدد نسبة معينة للإنفاق على التعليم. (يمكن مراجعة: وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة: دساتير مصر، ط (٢)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢). ونفس الأمر عند استعراض مواد التعليم المنصوص عليها فى دساتير بعض الدول، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسى (روسيا)، وأستراليا، وإيطاليا، وماليزيا، وتركيا، وجنوب إفريقيا، والسويد، وكوبا، وسويسرا، يتبين أن هذه الدساتير جميعاً لم تنص على أية مادة تتصل بالإنفاق على التعليم. يمكن التوصل إلى أنها جميعاً لم تحدد نسبة معينة للإنفاق على التعليم. يمكن مراجعة:

-أمانى فهمى (ترجمة): دساتير العالم، المجلد الأول (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسى)، ط (٢)، العدد (٢/١١١٩)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

-أمانى فهمى (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد الرابع (دستور أستراليا، دستور إيطاليا)، العدد (١٥٠١)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

- أماني فهمي (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد الثامن (دستور ماليزيا)، العدد (٢٢٦٠)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
- أماني فهمي (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد السادس (دستور تركيا)، العدد (١٩٢٤)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- أماني فهمي (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد السابع (دستور جنوب إفريقيا)، العدد (١٧٣١)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- أماني فهمي (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد التاسع (دستور السويد)، العدد (٢٢٦١)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- أماني فهمي (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد الحادي عشر (دستور كوريا)، العدد (٢٥٠٥)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.
- أماني فهمي (ترجمة وتقديم): دساتير العالم، المجلد الثاني عشر (دستور سويسرا)، العدد (٢٥٠٦)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.

(**) الناتج القومي الإجمالي يتعلق بجميع دخول عناصر الإنتاج القومية، سواء كانت مقيمة بالداخل أو الخارج. وفي المقابل يفضل كثير من المتخصصين استخدام الناتج المحلي الإجمالي الذي يتعلق بجميع الدخول التي تتولد في النطاق الجغرافي للدولة، سواء كانت مملوكة للدولة أو لأجانب. (يمكن مراجعة: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ٢٠١٢، ص ١١٤). ويؤكد ذلك، أن إصدارات البنك المركزي، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تركز على الناتج المحلي الإجمالي، وليس الناتج القومي الإجمالي، وكذلك إصدارات المنظمات الدولية. يضاف إلى ذلك، أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تخطت في سنوات سابقة هذه النسبة المقررة في الدستور؛ حيث بلغت (٤.١٪) في السنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، و(٦.٠٪) في السنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. (يمكن مراجعة: معهد التخطيط القومي: مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٣).

- (٤) رئاسة الجمهورية: دستور جمهورية مصر العربية المعدل، الجريدة الرسمية، العدد (٣) مكرر (أ)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٤، المادتان (١٩)، (٢٣٨).
- (٥) وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠، التعليم المشروع القومي لمصر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢.

- (٦) وزارة التخطيط: إستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ (الأهداف ومؤشرات الأداء)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، ١٣ – ١٥ مارس ٢٠١٥، ص ٤.
- (٧) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٠.
- (٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: معدل التضخم شهر فبراير ٢٠١٧ الأرقام قياسية، متاح على: www.capmas.gov.eg
- (٩) وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، يناير ٢٠١٧، مجلد (١٢)، عدد (٣)، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢١.
- (١٠) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٥٤ – ٥٥.
- (11) OECD; Education at a Glance 2016, OECD Indicators, OECD, Paris, 2016, P.221.
- (12) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014: Teaching and Learning, Achieving Quality for All, UNESCO, Paris, 2014, P.111.
- (١٣) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥.
- (١٤) حامد عمار: تقديم، في محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، مرجع سابق، ص ٢١.
- (١٥) اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٥، ضرورة ضمان الجودة، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٥، ص ١١٦.
- (١٦) رئاسة الجمهورية: دستور جمهورية مصر العربية المعدل، مرجع سابق، المادتان (١٩)، (٢٣٨).
- (١٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٥ – ٢٠٠٢، القاهرة، ٢٠٠٣، جدول (٢ – ٣١) الإنفاق العام للدولة على التعليم، ص ١٠٤.
- (١٨) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية: تقرير التنمية الشاملة في مصر ٢٠٠١ – ٢٠٠٣، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٣٩.
- (١٩) معهد التخطيط القومي: مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٣.
- (٢٠) اليونسكو: الاجتماع العالمي للتعليم للجميع، البيان الختامي، ٢١ – ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، اليونسكو، باريس، ٢٠١٢، ص ٣.

- (٢١) وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص١٦٢-١٦٣.
- (22) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014, Op. Cit., P.111.
- (٢٣) حامد عمار: تقديم، في محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، مرجع سابق، ص٢١.
- (٢٤) اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٩، ص١٣٣.
- (٢٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٥ - ٢٠٠٢، القاهرة، ٢٠٠٣، جدول (٢-٣) الإنفاق العام للدولة على التعليم، ص١٠٤.
- (٢٦) معهد التخطيط القومي: مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص٦٣.
- (٢٧) وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مرجع سابق، ص ص١٦٢-١٦٣.
- (28) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014, Op. Cit., P.111.
- (٢٩) محيا زيتون: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٨.
- (٣٠) إسماعيل صبرى عبد الله: تمويل التعليم العالي، مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن ٢١، جامعة المنوفية بالتعاون مع مركز إعداد القادة، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة، ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦، ص١٤، ص٢٠.
- (٣١) محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٧.
- (٣٢) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ٢٠١٢، ص٣١.
- (33) OECD; Education at a Glance 2016, OECD Indicators, OECD, Paris, 2016, P.218.
- (٣٤) محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٩.
- (٣٥) محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص٣٦.
- (٣٦) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، مرجع سابق، ص٦٦.
- (٣٧) اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص١٣٢.

- (٣٨) هبه محمود الباز: قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، سلسلة كراسات السياسات، العدد (٢)، فبراير ٢٠١٦، ص ص ٢٠-٢١.
- (٣٩) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (٤٠) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: اقتصاديات التعليم، مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.
- (٤١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار: كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧، جدول (نسبة الممارسين للتدريس لغير الممارسين .. مراحل للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧).
- (٤٢) وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ص ٤٦ - ٤٧.
- (٤٣) حامد عمار: تقديم، في محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (٤٤) وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٣٤٧.
- (٤٥) هبه محمود الباز: قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.